الأمم المتحدة

S/2012/847

مجلس الأمن

Distr.: General
19 November 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل طيه التقييمين اللذين أعدهما رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول) ومدعيها العام (انظر المرفق الثاني)، عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتنا تعميم هذين التقييمين على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) تيودور **ميرون**

الرئيس

301112 291112 12-59598 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقييم وتقرير القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدمان إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، عن الفترة من ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز ٥

ألف – إجراءات المرحلة الابتدائية ٦

باء – الإجراءات المتعلقة بدعاوى انتهاك حرمة المحكمة ٩

جيم – إجراءات الاستئناف ١٠

دال – قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية ١٢

ثالثاً – استبقاء الموظفين ١٢

رابعاً – إحالة القضايا ١٣

خامساً – التوعية ١٣

سادساً – المجني عليهم والشهود ١٥

سابعا – تعاون الدول ١٦

ثامنا – أنشطة قلم المحكمة ١٧

ألف – تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية ١٧

باء – الأنشطة المتعلقة بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ١٧

١ – نقل مهام المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية ١٧

٢ - الإطار التنظيمي لآلية تصريف الأعمال المتبقية ١٨
٣ - اتفاق المقرات والدولة المضيفة ١٨
٤ - النظام الذي يكفل الوصول إلى المعلومات الواردة في سجلات المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية وتأمين تلك المعلومات ١٩
٥ - وضع سياسات الاحتفاظ بالسجلات وحفظها ١٩
٦ - إعداد السجلات الرقمية تمهيدا لنقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية ١٩
٧ - إعداد السجلات الورقية تمهيدا لنقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية ٢٠
٨ - الدعم الإداري المقدم لآلية تصريف الأعمال المتبقية ٢٠
جيم - ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ..... ٢١
دال - التقليص ٢١
هاء - تنفيذ الأحكام القضائية ٢١
واو - مراكز المعلومات ٢٢
تاسعا - إرث المحكمة وبناء القدرات ٢٢
عاشرا - خاتمة ٢٢

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بأحكام القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، وطلب في الفقرة ٦ منه إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يُعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك إحالة القضايا التي يُتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة[(١)].

٢ - ويتضمن هذا التقرير أيضا موجزا للتدابير التي تتخذها المحكمة لكفالة الانتقال بسلاسة إلى العمل بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أولا - مقدمة

٣ - في نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان ١٨ شخصا قيد المحاكمة، و ١٥ شخصا في طور الاستئناف. وبإلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هاديتش، لم يبق هارب مطلوب للمحكمة. وقد أكملت المحكمة حتى الآن إجراءاتها بحق ١٢٨ شخصا من أصل ١٦١ شخصا كانت قد أصدرت بحقهم لوائح اتهام. وهي تتوقع اختتام جميع المحاكمات في عام ٢٠١٣، عدا محاكمات ملاديتش، وهاديتش، ورادوفان كراديتش، الذين أُلقي عليهم القبض بعد مرور وقت طويل على اعتقال المتهمين الآخرين.

٤ - وأجرت المحكمة في الفترة المشمولة بهذا التقرير تسع محاكمات في قاعاتها الثلاث، وعجلت بذلك من الوتيرة العامة لسير الإجراءات عن طريق تكليف القضاة والموظفين بالعمل في أكثر من قضية واحدة في الوقت نفسه. وصدر حكم استئنافي وحكم استئنافي في

(١) ينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة البالغ عددها ١٧ تقريرا قُدمت عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهي: S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ و S/2009/252 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ و S/2009/589 المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ و S/2010/270 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ و S/2010/588 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ و S/2011/316 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١؛ و S/2011/716 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ و S/2012/354 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

قضية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، وصدرت أوامر بشأن الجدولة الزمنية تحدد مواعيد النطق بحكمين ابتدائيين وحكم استئنافي آخر.

٥ - ويُنتظر حاليا البتّ في دعاوى استئناف خمسة أحكام ابتدائية أمام دائرة الاستئناف، وتتعلق بما عدده ١٥ مستأنفا. وظل قضاة دائرة الاستئناف في الوقت نفسه منهمكين في النظر في دعاوى الاستئناف المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حيث أصدروا فيها حكما واحدا واستمعوا إلى مرافعات شفوية في قضية إضافية واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦ - واتخذت المحكمة كافة التدابير الممكنة للتعجيل بالمحاكمات، دون التضحية بإجراءات المحاكمة وفق الأصول القانونية. غير أن المحاكمات ودعاوى الاستئناف التي تباشرها المحكمة لا تزال تتأثر بفقدان موظفين من ذوي الخبرة العالية. ومن شأن هذا التحدي أن يؤخر ما يرد في هذا التقرير من مواعيد لإصدار الأحكام.

٧ - ونقلت المحكمة جميع المتهمين من الرتب الدنيا والمتوسطة من جدول دعاواها كي يُحاكموا في هيئات قضائية وطنية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وواصل مكتب المدعي العام، بمساعدةٍ من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رصد ما يُحرز من تقدم في الدعوى الوحيدة المتبقية التي لم تكتمل فيها بعد الإجراءات القضائية الوطنية.

٨ - وقامت المحكمة بطائفة متنوعة من المبادرات الرامية إلى توفير المساعدة والدعم للمجني عليهم، واضطلعت بعدد من المشاريع المتعلقة بإرث المحكمة وبناء القدرات. وكثّف برنامج التوعية جهوده لزيادة تقريب المحكمة من المجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة. وعملت المحكمة أيضا دون كلل لكفالة الانتقال بسلاسة للعمل بآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

٩ - سعيًا من المحكمة إلى التغلب على المصاعب العديدة التي اكتنفت الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المحكمة تنفيذ مجموعة متنوعة من الإصلاحات من أجل تحسين سير العمل بمختلف دوائر المحكمة، بما في ذلك كفالة السرعة في أداء أفرقة الصياغة. وشملت الإصلاحات التعجيل بصياغة الأحكام، وإلحاق المترجمين بأفرقة الصياغة حسب الاقتضاء، وتسريع وتيرة ترجمة مذكرات المحاكمات.

١٠ - وعقد رئيس المحكمة أيضا اجتماعات على انفراد مع رؤساء أفرقة الصياغة والقضاة، من أجل تحديد كل ما يقف في وجه الإنجاز السريع للمحاكمات ودعاوى الاستئناف من

معيقات يمكن للرئيس أن يساعد في التغلب عليها. وفتح الرئيس أيضا فرصا إضافية للتدريب ترمي إلى تحسين قدرة الموظفين على العمل بسرعة وفعالية.

١١ - وكان مجلس الأمن قد أصدر في عام ٢٠٠٩، بعد أن لاحظ أن دائرة الاستئناف في المحكمة ستواجه أعباء عمل ثقيلة في سنواتها الأخيرة، الإذن بنقل أربعة قضاة من الدوائر الابتدائية للمحكمة إلى دائرة الاستئناف (القرار ١٨٧٧ (٢٠٠٩)). غير أن تكليف قضاة الدوائر الابتدائية للنظر في قضايا المتهمين الذين أُلقي عليهم القبض في الآونة الأخيرة يحول حتى الآن دون نقل القضاة. وينظر الرئيس حاليا في ما قد ينبغي اتخاذه من إجراءات لمعالجة هذا الوضع.

١٢ - ولزيادة توضيح الخطوات التي اتخذتها الدوائر لضمان سرعة الإجراءات ونزاهتها في الآن نفسه، ترد أدناه موجزات للقضايا المعروضة على المحكمة حاليا. وتُبين أيضا العوامل غير المنظورة التي أدت إلى تعديل ما أُعلن سابقا من توقعات تتعلق بصدور الأحكام، كلما كان هناك تعديل لتلك التوقعات.

ألف - إجراءات المرحلة الابتدائية

١٣ - في قضية المدعي العام ضد راموش هاراديناي وآخرين، صدر أمر بتحديد المواعيد يقضي بصدور الحكم الابتدائي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وهذه أول قضية يُعاد فيها النظر أمام المحكمة.

١٤ - وفي قضية المدعي العام ضد زدرافكو توليمير، صدر أمر بتحديد المواعيد يقضي بصدور الحكم الابتدائي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٥ - وفي قضية المدعي العام ضد غوران هاديتش، وُجهت إلى المتهم ١٤ تهمة تتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. وبدأت المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يصدر الحكم الابتدائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٦ - وفي قضية المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش، وُجهت إلى المتهم ١١ تهمة تتعلق بالإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. ولم يطرأ تغيير على الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة، ويُنتظر أن يصدر الحكم الابتدائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٧ - وفي قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، وُجهت إلى المتهم ١١ تهمة تتعلق بالإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. ومن المتوقع أن يصدر الحكم الابتدائي في الربع الثاني أو الثالث من عام ٢٠١٦.

١٨ - وفي قضية المدعي العام ضد يدرانكو بريليتش وآخرين، وُجهت إلى المتهمين الستة ٢٦ تهمة تتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. وعُدل الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة، وبات من المرتقب الآن صدور الحكم الابتدائي في آذار/مارس ٢٠١٣، أي بعد أربعة أشهر مما كان متوقعا.

١٩ - ويُعزى التأخر في إصدار الحكم الابتدائي إلى عاملين اثنين؛ أولهما عبء العمل الملقى على كاهل القضاة والموظفين القانونيين. فجميع القضاة وعدد من الموظفين القانونيين معينون في الوقت نفسه في محاكمات أخرى، الأمر الذي يمنعهم من تركيز جميع جهودهم على صياغة الحكم المتعلق بهذه القضية. والعامل الثاني أن عدد الموظفين يشهد تناقصًا حادًا جدًا في هذه القضية. فقد تعاقب على هذه القضية منذ بداية المحاكمة أربعة من كبار الموظفين القانونيين، بالإضافة إلى خمسة من موظفي الشؤون القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، استقال موظف قانوني معاون كان يعمل ضمن الفريق المكلف بقضية بريليتش وآخرين لمدة أربع سنوات تقريبا، وذلك في أوائل آذار/مارس ٢٠١٢، واستُعيض عنه بموظف قانوني معاون عُين حديثا ولا يزال في طور الاطلاع على سجل المحاكمة.

٢٠ - ويقوم القضاة وفريق الدعم القانوني في الوقت الراهن باتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير للإسراع في إعداد الحكم الابتدائي؛ وتشمل هذه التدابير إلحاق مترجم تحريري بفريق الدعم القانوني لتعجيل وتيرة إنجاز الترجمة، وتوظيف موظف قانوني إضافي يتولى المساعدة في صياغة الحكم.

٢١ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، وُجهت إلى المتهم تسع تهم تتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. وعُدل الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة، وبات من المرتقب الآن ألا يصدر الحكم الابتدائي قبل تموز/يوليه ٢٠١٣، أي بعد الموعد الذي كان متوقعا بما لا يقل عن أربعة أشهر.

٢٢ - ويُعزى التأخر في إصدار الحكم الابتدائي إلى ثلاثة عوامل؛ أولها عبء العمل الملقى على كاهل القضاة والموظفين القانونيين. فجميع القضاة وعدد من الموظفين القانونيين معينون في الوقت نفسه في محاكمات أخرى، الأمر الذي يمنعهم من تركيز جميع جهودهم على صياغة الحكم المتعلق بهذه القضية. والعامل الثاني أن عدد الموظفين يشهد تناقصاً حاداً في هذه القضية. فقد غادر الخدمة موظفان من ذوي المسؤوليات الإشرافية الرئيسية أو هما على

وشك المغادرة، وسيحتاج من سيحل محلهما وقتا إضافيا للإحاطة بتفاصيل القضية. والعامل الثالث هو تقديم عدد إضافي لم يكن متوقعاً من الالتماسات المعقدة، الأمر الذي أدى إلى زيادة عبء العمل الملقى على عاتق القضاة والموظفين القانونيين.

٢٣ - ويقوم القضاة وفريق الدعم القانوني في الوقت الراهن باتخاذ مجموعة من التدابير المختلفة للإسراع في إعداد الحكم الابتدائي، وتشمل هذه التدابير إلحاق مترجم تحريري بفريق الدعم القانوني لتعجيل وتيرة إنجاز الترجمة، وتوظيف موظف قانوني إضافي يتولى المساعدة في صياغة الحكم.

٢٤ - وفي قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وُجهت إلى المتهمَيْن خمس تهم تتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. وعُدل الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة، وبات من المرتقب الآن أن يصدر الحكم الابتدائي في آذار/مارس ٢٠١٣، أي بعد ثلاثة أشهر مما كان متوقعا.

٢٥ - ويُعزى التأخر في إصدار الحكم الابتدائي إلى عاملين اثنين؛ أولهما أن الالتماسات المقدمة من هيئة الدفاع لقبول الحجج تجاوزت بكثير ما كان متوقعا سواء من حيث العدد أو من حيث الحجم. ولم يكتمل البت في هذه الالتماسات إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتنظر الدائرة حاليا في عدد من التماسات الطعن التي قدمها الادعاء. والعامل الثاني أن القاضي الذي يرأس الهيئة التي تنظر في القضية وعددا من الموظفين القانونيين مكلفون في الوقت نفسه بقضايا أخرى، الأمر الذي يمنعهم من تركيز جميع جهودهم على صياغة الحكم المتعلق بهذه القضية.

٢٦ - ويقوم القضاة وفريق الدعم القانوني في الوقت الراهن باتخاذ مجموعة من التدابير المختلفة للإسراع في إعداد الحكم الابتدائي، على الرغم من أن التأخر ناجم بالدرجة الأولى عن عوامل لا تندرج ضمن عملية الصياغة. وقد قام القضاة بترتيب مواعيد المحاكمات الأخرى المكلفين بالنظر فيها على نحو يتيح قسطا من الوقت الإضافي اللازم لإجراء المداولات دون انقطاع.

٢٧ - وفي قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين، وُجهت إلى المتهمَين ١٠ تهم تتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. وعُدل الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة، وبات من المرتقب الآن أن يصدر الحكم الابتدائي في آذار/مارس ٢٠١٣، أي بعد ثلاثة أشهر مما كان متوقعا.

٢٨ - ويُعزى التأخر في إصدار الحكم الابتدائي إلى ثلاثة عوامل؛ أولها أن هيئة الدفاع قدمت اعتراضات مستفيضة للطعن في ما ذهب إليه الادعاء من أن ١ ٧٢٨ شخصا ذكروا

بالاسم قد قُتلوا عمدًا في الفترة التي صدر بشأنها قرار الاتهام. وتأخر النظر في هذه المسألة بسبب تأخر إحدى الدول في تنفيذ الأوامر التي صدرت عن الدائرة الابتدائية، عملا بالقاعدة ٥٤ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة، فيما يتعلق بالمواد التي طلبها الدفاع للطعن في ادعاءات الادعاء العام. ولم يُبت في المسألة إلا في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢. والعامل الثاني أن مستويات تغيير الموظفين كانت مرتفعة جدا، حيث غادر جميع الموظفين القانونيين الذين عُينوا في هذه القضية، باستثناء موظف واحد، وحل محلهم آخرون، على مدى الستة عشر شهرا الأخيرة. والعامل الثالث أن عددا من القضاة والموظفين معينون في نفس الوقت في محاكمات أخرى، الأمر الذي يمنعهم من تركيز جميع جهودهم على صياغة الحكم المتعلق بهذه القضية.

٢٩ - ويقوم القضاة وفريق الدعم القانوني في الوقت الراهن باتخاذ مجموعة من التدابير المختلفة للإسراع في إعداد الحكم الابتدائي. فقد كُلف موظفان قانونيان معاونان إضافيان للعمل في هذه القضية، وقام القضاة بترتيب مواعيد المحاكمات الأخرى المكلفين بالنظر فيها على نحو يتيح قسطا مهما من الوقت الإضافي اللازم لإجراء المداولات في هذه المحاكمة دون انقطاع.

٣٠ - ومثلما ورد أعلاه في موجز المحاكمات الجارية، من المرجح جدا ألا تتمكن المحكمة من إتمام المحاكمة أو الإجراءات القضائية الاستئنافية المتعلقة بكاراديتش وملاديتش وهاديتش بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو موعد اختتام المحاكمة الذي حدده مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠). فالتأخر في القبض على الأشخاص الصادرة بحقهم صكوك اتهام في هذه القضايا الثلاث يجعل من الصعب للغاية التقيد بالمواعيد التي قررها مجلس الأمن، حتى وإن بذلت المحكمة أقصى جهودها.

باء - الإجراءات المتعلقة بدعاوى انتهاك حرمة المحكمة

٣١ - توقف سير المحاكمات مرارا بسبب الاضطرار إلى محاكمة من اتهموا بانتهاك حرمة المحكمة. إلا أن المحكمة تتخذ ما بوسعها من تدابير لكفالة الانتهاء من جميع القضايا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة بأسرع ما يمكن دون التأثير على المحاكمات الجارية.

٣٢ - وصدر حكم الاستئناف المتعلق بانتهاك حرمة المحكمة في قضية المدعي العام ضد يبلينا راشيتش في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وقضى برفض كل من استئناف المدعي العام واستئناف راشيتش.

٣٣ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي (القضية رقم *IT-03-67-R77.3-A*)، استأنف المدعي العام صديق المحكمة الحكم الذي قُضي به على شيشيلي بتهمة انتهاك حرمة المحكمة. وقد فُرِغ من تقديم مذكرة الاستئناف في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٢. ويُتوقَّع الآن صدور حكم الاستئناف المتعلق بانتهاك حرمة المحكمة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٣٤ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي (القضية رقم *IT-03-67-R77.4*)، طعن شيشيلي في حكم إدانته بانتهاك حرمة المحكمة الذي قضى بسجنه فترة واحدة مدتها سنتان. وقد فُرِغ من تقديم مذكرة الاستئناف في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢. ويُتوقَّع الآن صدور حكم الاستئناف المتعلق بانتهاك حرمة المحكمة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

جيم - إجراءات الاستئناف

٣٥ - صدر حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد أنيتا غوتوفينا وملادن مار كاتش في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وقضى بإسقاط جميع الأحكام الصادرة ضد غوتوفينا وماركاتش.

٣٦ - وفي قضية المدعي العام ضد ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش، صدر أمر لتحديد جدول جلسات المحكمة أُعلِن فيه أن حكم الاستئناف سيصدر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٣٧ - وفي قضية المدعي العام ضد فلاستيمير دورديفيتش، لم يتغير الإطار الزمني المتوقع للاستئناف، ويُنتَظَر صدور حكم الاستئناف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويجري تحضير القضية لجلسة الاستئناف المتوقع عقدها في مطلع عام ٢٠١٣.

٣٨ - وفي قضية المدعي العام ضد مومتشيلو بيريزيتش، عُدِّل الإطار الزمني المتوقع للاستئناف، ويُنتَظَر صدور حكم الاستئناف في آذار/مارس ٢٠١٣، أي قبل ثلاثة أشهر مما أُعلِن عنه في السابق. فقد تقدم الاستئناف أسرع مما كان متوقعاً نتيجة خفة عبء العمل نسبياً في الفترة السابقة للاستئناف، وبفضل المبادرات الرامية إلى تنظيم فريق الصياغة وأنشطته السابقة للاستئناف على نحو يتسم بكثير من الكفاءة. وعُقِدَت جلسة الاستئناف في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٣٩ - وفي قضية المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وآخرين، عُدِّل الإطار الزمني المتوقع للاستئناف، ويُنتَظَر الآن صدور حكم الاستئناف في تموز/يوليه ٢٠١٤، أي قبل أربعة أشهر مما كان متوقعاً في السابق. ورغم أن هذه القضية هي إحدى أكبر قضايا الاستئناف وأعقدها في تاريخ المحكمة، فقد تقدمت أعمال التحضير للاستئناف بأسرع مما كان متوقعاً في السابق،

نتيجة إضافة عدد من الموظفين إلى فريق الصياغة، وتقديم الأطراف مذكرات استئناف إضافية أخف مما كان متوقعا.

٤٠ - وفي قضية المدعي العام ضد نيكولا شاينوفيتش وآخرين، عُدِّل الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف، ويُنتَظَر الآن صدور حكم الاستئناف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أي بعد خمسة أشهر مما كان متوقعاً في السابق. ومن المتوقع أن تُعقَد جلسة استئناف في آذار/مارس ٢٠١٣.

٤١ - ويعزى التأخير في إصدار حكم الاستئناف إلى عاملَين اثنين. أولهما أن الاستئناف على درجة غير مسبوقة من التعقيد ويتطلب إجراء تحليلات تستغرق وقتاً أطول مما كان متوقعاً. وتقع المستندات المعتد بها المقدمة من جميع الأطراف المستأنفة في نحو ٣٠٠ ٤ صفحة، مما يجعلها دعوى استئناف كبيرة على غير المعتاد. ونظراً لضخامة دعوى الاستئناف المراد بها الطعن في حكم ابتدائي يتألف من ٧٤٣ ١ صفحة، تمت الموافقة على تمديد الوقت عدة مرات للأطراف المستأنفة ضمانًا للإنصاف في الإجراءات. ورغم إنجاز المرحلة الأولية من تقديم المذكرات الاستئنافية في شباط/فبراير ٢٠١٠، ما زال تقديم المذكرات التكميلية جارياً لجملة من الأسباب. فالتعامل مع الحجم الهائل من المذكرات إلى جانب مواءمة التقييمات التي تُجرى لجميع الدفوع التي تقدمها الأطراف المستأنفة استلزم وقتاً أطول مما كان متوقعاً. والعامل الثاني أن تشكيلة الموظفين المعنيين بهذا الاستئناف شهدت تغييرات كثيرة جدا، ولا سيما كبار الموظفين، كما أن أفراد فريق الصياغة الجدد احتاجوا إلى وقت أطول مما كان متوقعاً للاطلاع على ملف القضية الضخم. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب ممن بقي من كبار الموظفين الاضطلاع بمهام إدارية واستعراضية إضافية، مما أسهم في حدوث المزيد من التأخير.

٤٢ - ويتخذ القضاة وفريق الدعم القانوني حالياً طائفة متنوعة من التدابير للتعجيل بإعداد حكم الاستئناف. وتشمل هذه التدابير إعادة ترتيب الجدول الزمني لعمل القاضي الذي يرأس الجلسات بما يمكنه من تخصيص وقت إضافي للقضية، وبذل جهود إضافية للحد من تغيير الموظفين.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حكماً واحداً، ويتعلق بقضية جان - باتيست غاتيتي ضد المدعي العام. ونظرت دائرة الاستئناف أيضاً في دعوى استئناف الحكم الصادر في قضية جوستان موغيتري وبروسبير موغيرانيزا ضد المدعي العام.

٤٤ - وعلى الرغم مما تبذله المحكمة من جهود متواصلة، يُنتظر في الوقت الحالي، وفقًا للتوقعات الواردة في التقرير الذي قدمته المحكمة إلى مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠١٢ وفي جدول دعاوى الاستئناف المرفق بهذا التقرير، أن تواجه المحكمة صعوبة في الانتهاء من أي دعوى استئناف في قضايا برليتش وآخرين، وستانيشيتش وجوبليانين، وتوليمير، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ حسب ما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وإذا ما قُدِّمت طلبات الاستئناف المذكورة، ستعمل دائرة الاستئناف في المحكمة بصورة متزامنة مع دائرة الاستئناف التابعة لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تودع طلبات الاستئناف في قضايا هاديتش، وكارادیتش، وملاديتش، وشيشيلي، إن هي استؤنفت، بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، فتقع بالتالي ضمن ما سينتقل إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين عملاً بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

دال - قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية

٤٥ - ما زالت هيئة المحكمة التي شُكِّلَت للبتّ في طلبات الاطلاع على معلومات سرية للاستفادة منها في إجراءات المحاكم الوطنية بموجب المواد ٧٥ (زاي) و٧٥ (حاء) و ٧٥ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات تمارس مهامها بكفاءة، وقد أصدرت ١٠ قرارات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

ثالثاً - استبقاء الموظفين

٤٦ - مع اقتراب موعد انتهاء ولاية المحكمة، ما زال الموظفون الأساسيون يتركون العمل فيها بحثا عن فرص عمل أكثر أماناً في أماكن أخرى. ولقد أثر فقدان موظفي المحكمة من ذوي الخبرة تأثيراً كبيراً في الإجراءات، وألقى بعبء ثقيل على كاهل من تبقى من موظفيها، وأسفر عن بعض حالات التأخير في إنجاز عمل المحكمة.

٤٧ - وتعمل المحكمة جاهدة لتحديد التدابير الإدارية اللازمة لاستبقاء ذوي الكفاءات من الموظفين والمتدربين. ومما يؤسف له أن المقترحات التي قدمتها المحكمة لإعطاء حوافز مالية للاحتفاظ بالموظفين لم تقرها الجمعية العامة بالرغم مما كانت ستحققه تلك الحوافز من وفورات كبيرة في التكلفة ومن مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. وسيكون دعم الدول الأعضاء لمقترحات المحكمة التي تطرحها في المستقبل فيما يتعلق باستبقاء الموظفين ذا أهمية حاسمة لنجاحها.

رابعاً – إحالة القضايا

٤٨ – أحالت المحكمة إلى الهيئات القضائية الوطنية، بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، ما مجموعه ثماني قضايا، تشمل ١٣ متهماً من الرتب المتوسطة أو الدنيا، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وأدى ذلك إلى تخفيض كبير في عبء عمل المحكمة الإجمالي، وهو ما أتاح بلوغ مرحلة المحاكمة في قضايا القادة ذوي الرتب الأعلى في أقرب وقت ممكن. وأسهمت أيضاً إحالة هذه القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية في تحسين علاقات المحكمة بأجهزة القضاء الوطنية في يوغوسلافيا السابقة، وفي تعزيز قدرات تلك الهيئات القضائية على مقاضاة مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وبالتالي تعزيز سيادة القانون في هذه الدول الجديدة.

٤٩ – واتَّخذ القرارات المتعلقة بإحالة القضايا مجلسُ إحالة عُين خصيصاً لهذا الغرض، وجرى في بعض الحالات الطعن بالاستئناف في تلك القرارات. ونتيجة لذلك، أحيل ١٠ متهمين إلى البوسنة والهرسك، وأحيل متهمان اثنان إلى كرواتيا، ومتهم واحد إلى صربيا. ورُفضت طلبات إحالة أربعة متهمين نظراً لمستوى مسؤوليتهم وجسامة الجرائم المتهمين بارتكابها. وقد استُخدمت إمكانات الإحالة إلى أقصى حد. وبالتالي لم يعد أمام المحكمة أي قضية تنطبق عليها شروط الإحالة وفقاً لمعايير الأقدمية التي حددها مجلس الأمن.

٥٠ – ومن بين ١٣ متهماً أحيلوا إلى هيئات قضائية وطنية، تم إنجاز الإجراءات القضائية ضد ١ منهم. وقررت محكمة كراييفو الابتدائية في صربيا أن حالة الشخص الأخير، وهو فلاديمير كوفاتشيفيتش، لا تسمح بمثوله أمام المحكمة.

خامساً – التوعية

٥١ – ما زال عمل المحكمة يلقَى اهتماماً كبيراً من عموم الناس، ولا سيما في بلدان يوغوسلافيا السابقة. وواصل برنامج المحكمة للتوعية العمل مع العديد من الفئات المستهدفة في يوغوسلافيا السابقة، حيث يوفر معلومات عن الوقائع، ويتيح المعلومات بشأن عمل المحكمة، ويحفز المناقشات المتعلقة بتراث المحكمة. وواصل ممثلو برنامج التوعية في المكاتب الميدانية في بلغراد وبريشتينا وسراييفو وزغرب توطيد علاقاتهم مع الجماهير المحلية. وقاموا بتنظيم حوالي ٥٠ مناسبة للتوعية قُدِّمت فيها معلومات عن عمل المحكمة وإيضاحات لجوانب من ذلك العمل. وتوافد لزيارة المحكمة أكثر من ١٠٠ زائر من يوغوسلافيا السابقة وأكثر من ٣ ٠٠٠ زائر من بقية أنحاء العالم.

٥٢ - وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت المحكمة ثلاثة مؤتمرات في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، ركزت فيها على تراث المحكمة. وتشجع هذه المناسبات المجتمعات المحلية على أخذى تراث المحكمة بعين الاعتبار، وتكفل بالتالي استمرارية تأثير عمل المحكمة على يوغوسلافيا السابقة حتى بعد انتهاء ولاية المحكمة.

٥٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أنهى برنامج التوعية مشروعه الناجح لتثقيف الشباب الذي أقيم بدعم سخي مقدم من حكومة فنلندا. فعلى مدار عام واحد، قدم موظفو برنامج التوعية معلومات عن عمل المحكمة إلى أكثر من ٣ ٠٠٠ طالب من المدارس الثانوية والجامعات في معظم بلدان يوغوسلافيا السابقة.

٥٤ - وواصل برنامج التوعية القيام بدور كبير في تعزيز فرص الاطلاع على العمل القضائي للمحكمة في بلدان يوغوسلافيا السابقة. ففي تشرين الأول/أكتوبر، خلال اجتماع عقد في بريشتينا، طرح موظفو برنامج التوعية نسخة باللغة الألبانية من دليل الممارسات المطوَّرة (Manual on Developed Practices)، وهو منشور يهدف إلى مساعدة الهيئات القضائية المحلية في يوغوسلافيا السابقة من خلال نقل أفضل الممارسات. وأمكن ترجمة الدليل إلى اللغة الألبانية بفضل الدعم السخي المقدم من حكومة سويسرا.

٥٥ - وظل موقع المحكمة الشبكي أداة رئيسية للتوعية وعرض تراث المحكمة. فقد اطلع زوار من جميع مناطق العالم على أكثر من ١,٢ مليون صفحة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وشكلت الزيارات من يوغوسلافيا السابقة نسبة ٢٠ في المائة. وساعدت دائرة الاتصالات التابعة للمحكمة أيضاً في إنشاء الموقع الشبكي الخاص بآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين. وقد نُشر محتوى الموقع الشبكي للآلية في البداية بالإنكليزية والفرنسية، وهو يُترجم حاليا إلى اللغات الكينيارواندية والبوسنية/الكرواتية/الصربية.

٥٦ - ووسعت المحكمة نطاق وجودها في برامج التواصل الاجتماعي. فقد فتحت في أيار/مايو صفحة لها على الفيسبوك، فأنشأت بذلك أداة إضافية لنشر الأخبار وإثارة النقاش بشأن عمل المحكمة. وفي المتوسط، تشكل زيارات الصفحة من يوغوسلافيا السابقة كل شهر نسبة ٤٠ في المائة من الزيارات. وظل موقع المحكمة على تويتر في نمو مطرد، حيث يُضاف إليه ١٠٠ متابع كل شهر، بينما ظلت قناة المحكمة على يوتيوب تتمتع بالشعبية، حيث حققت ما يزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ مشاهدة في السنة.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ برنامج التوعية ذروة نشاطه منذ إنشائه، ولكن تحديات التمويل ما زالت مستمرة. وبحلول نهاية هذا العام، لن يتلقى برنامج التوعية الدعم المقرر له منذ فترة طويلة من الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان التابع

للاتحاد الأوروبي. وقد ورد تعهد من مصدر آخر بالاتحاد الأوروبي بالإبقاء على عمل البرنامج لسنة إضافية واحدة. وتبيِّن مشاكل التمويل المذكورة مدى صعوبة الإبقاء على استقرار البرمجة حين يتعين أن تُجمَع الأموال لجميع أنشطة التوعية بشكل مستقل ومنفصل عن التمويل العام الخاص بالمحكمة. وسيواصل برنامج المحكمة للتوعية جهوده في مجال جمع الأموال، مؤكداً أهمية قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥ الذي شجعت فيه الأمين العام على مواصلة بحث التدابير الكفيلة بجمع التبرعات لتمويل أنشطة التوعية. وتهيب المحكمة بالدول وغيرها من الجهات المانحة أن تواصل الدعم المقدم لأنشطة التوعية وأن تزيد منه. وبالنظر إلى اقتراب موعد انتهاء ولاية المحكمة، ستكون الفترة القادمة حاسمة الأهمية لتأكيد ما أرسته المحكمة من تراث في يوغوسلافيا السابقة.

سادساً – المجني عليهم والشهود

٥٨ – قامت المحكمة بتيسير السفر لما يزيد على ٦٥٠ ٧ من الشهود والأشخاص المرافقين لهم من جميع أنحاء العالم الذين استدعوا للمثول أمامها، وقدمت لهم الدعم. ويفد أغلب الشهود من شتى البقاع والأماكن النائية في يوغوسلافيا السابقة. ولولا إقدام هؤلاء الشهود على أخذ المبادرة وتقديم أدلتهم بكل شجاعة لما انعقدت أي محاكمات، ولظل الإفلات من العقاب سيد الموقف. ومع ذلك، فقد تعرض الكثيرون منهم لمجموعة من الصعوبات الناجمة عن قرارهم الإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة، وموارد المحكمة ببساطة غير قادرة على تلبية جميع احتياجاتهم. فقد تكبد الشهود بالفعل معاناة شديدة وخسائر فادحة من جراء النزاعات في يوغوسلافيا السابقة، والآن، وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً منذ اندلاع الحرب، أصبح لديهم احتياجات إضافية. ومع تقدم الشهود في السن، يلزم توفير المزيد من المساعدة والدعم لهم بسبب المضاعفات الطبية والصحية. وبالإضافة إلى ذلك، يضطر بعض الشهود إلى المجيء للإدلاء بشهاداتهم أكثر من مرة على مر السنين. وأفاد هؤلاء الشهود بأن تجربة الإدلاء بالشهادة عدة مرات كانت مرهقة لهم من الناحيتين العاطفية والمادية.

٥٩ – وبينما تعمل المحكمة لإنهاء أنشطتها، ما زالت تواجه تحديات فيما يتعلق بنقل الشهود إلى أماكن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ومع تزايد عدد الملاحقات القضائية للمتهمين بارتكاب جرائم الحرب في منطقة يوغوسلافيا السابقة، كثيراً ما تحتاج هيئات الادعاء الوطنية مساعدة المحكمة للاتصال بشهود المحكمة المشمولين بالحماية ممن تتسم أدلتهم بأهمية في الملاحقات القضائية الوطنية. ووفقاً للقاعدة ٧٥ من قواعد المحكمة الإجرائية وقواعد الإثبات، يتعين على قسم المجني عليهم والشهود أن يتشاور مع الشهود المشمولين

بالحماية قبل إلغاء تدابير الحماية أو تغييرها أو زيادتها. وقد أصبح العدد المتزايد من طلبات المساعدة وما ينشأ عنها من مشاورات يشكل عبئاً على الموارد المتاحة للمحكمة، ولا سيما في سياق تقليص عدد الموظفين.

٦٠ - ويحق لضحايا النزاع في يوغوسلافيا السابقة بموجب القانون الدولي الحصول على تعويض عن الجرائم التي ارتكبت ضدهم. وقد دعت التقارير السابقة مجلس الأمن إلى إنشاء صندوق استئماني لضحايا الجرائم المشمولة باختصاص المحكمة، بالنظر إلى الأسس القانونية التي تسوّغ مثل هذا التعويض، بما فيها إعلان المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، وقرار الجمعية العامة ٣٤/٤٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥. وتلقت المحكمة عدداً كبيراً من ردود الفعل الإيجابية على هذه المبادرة من ضحايا الفظائع التي ارتكبت ضدهم خلال تفكك يوغوسلافيا السابقة بصورة مدمرة في التسعينيات من القرن الماضي.

٦١ - وقد اتخذت المحكمة مبادرات لإنشاء نظام لتقديم المساعدة والدعم إلى الضحايا. وتحقيقاً لهذا الغرض، دخلت المحكمة في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة التي تقوم حالياً بإعداد دراسة تقييمية تهدف إلى تزويد المحكمة بتوجيهات بشأن التدابير المناسبة لتقديم المساعدة وخيارات التمويل لدعم تلك التدابير. وقد قدمت حكومة فنلندا بسخاء التمويل اللازم لإجراء هذا التقييم الذي ينجز حالياً في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، والجبل الأسود، وكوسوفو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتدعو المحكمة مجلس الأمن إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتقديم دعمه لهذه المبادرات، مشددة على أن هذه المبادرات لن تفرض على الدول أي التزامات بتوفير التمويل، وإنما ستعتمد بدلاً من ذلك على التبرعات. فالأحكام التي تصدرها المحكمة لا تكفي وحدها لاستعادة السلام وتحقيق المصالحة في المنطقة؛ إذ لا بد من سبل انتصاف مكمِّلة للمحاكمات عن الجرائم إذا ما أريد تحقيق السلام الدائم، ومن هذه السبل تعويض الضحايا تعويضاً ملائماً عن معاناتهم.

سابعا - تعاون الدول

٦٢ - لم يتبق أي هارب. ويعود الفضل في هذا الإنجاز إلى سنوات من الجهود التي بذلتها الدول والمدعي العام لتحديد مكان الهاربين ونقلهم إلى المحكمة لمحاكمتهم.

ثامنا – أنشطة قلم المحكمة

ألف – تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية

٦٣ – تمثلت الأولوية الأولى لقلم المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تقديم الدعم الكامل للأنشطة القضائية الراهنة التي تضطلع بها المحكمة، ومن ثم مساعدة المحكمة في تحقيق أهدافها النهائية. وقام كل من قسم إدارة أعمال المحكمة وخدمات الدعم، وقسم خدمات المؤتمرات واللغات، ومكتب المساعدة القضائية ومسائل الاحتجاز، ووحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، وقسم المجني عليهم والشهود بتنسيق العمليات فيما بينها لكفالة تقديم دعم يتسم بأعلى درجات الكفاءة والفعالية للقضاة والمدعي العام.

باء – الأنشطة المتعلقة بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

٦٤ – بدأت آلية تصريف الأعمال المتبقية عملياتها في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، تبدأ عمليات الآلية أولا في فرعها بأروشا، على أن تبدأ العمليات في فرع لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وقد رحب ممثلو كلا المحكمتين، فضلا عن ممثلي المجتمع الدولي ككل، بافتتاح فرع الآلية في أروشا. وشدد هؤلاء الممثلون على أهمية التأكد من محافظة الآلية على إرث المحكمتين بل وتطويره.

٦٥ – وفيما يلي موجز بالأعمال التي تم أو يتم القيام بها تحضيرا للانتهاء من أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ونقل مسؤولياتها المتبقية إلى الآلية.

١ – نقل مهام المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية

٦٦ – قامت المحكمة حتى الآن بنقل مهمة واحدة من مهامها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، وهي إدارة السجلات والمحفوظات. ففي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ألغت المحكمة وحدة إدارة السجلات والمحفوظات لديها. واضطلع قسم المحفوظات والسجلات في آلية تصريف الأعمال المتبقية بمسؤوليات الإدارة المركزية لسجلات المحكمة، التي تضم ما يقرب من ٦٠٠ متر طولي من السجلات غير القضائية التي تخص جميع أجهزة المحكمة. ويقوم قسم المحفوظات والسجلات باستعراض وتبسيط السياسات والإجراءات والنظم المستخدمة حاليا لإدارة وتشغيل ما أصبح يعرف الآن باسم مركز السجلات في لاهاي التابع لقسم المحفوظات والسجلات.

٦٧ – وتواصل المحكمة التحضير لنقل مهام أخرى إلى الآلية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وتشمل المهام التي سيتم نقلها الولاية القضائية على

بعض دعاوى الاستئناف وإعادة النظر وإهانة المحكمة وشهادة الزور؛ وحماية الضحايا والشهود في بعض القضايا؛ وتنفيذ الأحكام وتقديم المساعدة للمحاكم الوطنية.

٢ - الإطار التنظيمي لآلية تصريف الأعمال المتبقية

٦٨ - قدمت كلتا المحكمتين المساعدة لآلية تصريف الأعمال المتبقية في صياغة إطارها التنظيمي. واعتمدت الآلية توجيهات عملية ومبادئ توجيهية داخلية بشأن بعض المهام، من بينها توجيهات عملية بشأن إجراءات تحديد الدولة التي سينفذ فيها الشخص المدان رجلا كان أو امرأة حكم السجن الصادر بحقه، وتوجيهات عملية بشأن إجراءات إصدار قرار بالعفو أو تخفيف الحكم أو الإفراج المبكر عن الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو آلية تصريف الأعمال المتبقية. ووضع إطار قانوني لحماية الضحايا والشهود. هذا وقد تم الانتهاء من وضع توجيهات عملية بشأن توكيل المحامين ومدونة سلوك للمحامين الذين يمثلون أمام الآلية. وتمت صياغة إجراءات تقديم المذكرات إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

٦٩ - وتطبق هذه التوجيهات العملية والمبادئ التوجيهية في فرعي الآلية كليهما. ورغم أن العمل في فرع لاهاي لن يبدأ قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، فإن مشاركة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بكثافة في عملية الصياغة ستضمن تمثيل الإطار القانوني للمحكمة وممارساتها بالقدر الكافي في وثائق الآلية ذات الصلة. الأمر الذي ستنتفي معه الحاجة في جميع القضايا تقريبا لوجود أطر تنظيمية منفصلة للفرعين، مما يؤدي إلى اقتصاد في الموارد.

٣ - اتفاق المقرات والدولة المضيفة

٧٠ - نص قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) على أن يكون مقرا فرعي آلية تصريف الأعمال المتبقية في لاهاي وأروشا. وبغية تحقيق وفر في التكلفة مع أعلى قدر من الفعالية، ستتقاسم الآلية مقر المحكمة في لاهاي خلال فترة وجودهما معا. وتساعد المحكمة مكتب الشؤون القانونية في التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق مناسب بشأن المقر مع الدولة المضيفة وستستمر في مساعدة الآلية في تلك المفاوضات. وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن المقر، سيظل الاتفاق المبرم بين المحكمة والدولة المضيفة ساريا بشكل مؤقت على فرع الآلية في لاهاي.

٤ - النظام الذي يكفل الوصول إلى المعلومات الواردة في سجلات المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية وتأمين تلك المعلومات

٧١ - يقود حاليا قسم المحفوظات والسجلات التابع لآلية تصريف الأعمال المتبقية عملية وضع السياسات المتعلقة بحفظ سجلات المحكمة وتنفيذها. وقد أصدر الأمين العام في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ نشرة عنوانها ''المحكمتان الجنائيتان الدوليتان: حساسية المعلومات المتعلقة بهما وسريتها وتداولها والاطلاع عليها'' (ST/SGB/2012/3). وإقرارا بالطبيعة المتفردة لعمل المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية، سيتم الاسترشاد بهذه النشرة في إدارة المعلومات والوثائق المتعلقة بالمؤسسات الثلاث. ويعد إصدار النشرة دليلا على التعاون المثمر بين خبراء إدارة المحفوظات والسجلات والخبراء القانونيين في المحكمتين وقسم إدارة المحفوظات والسجلات في نيويورك ومكتب الشؤون القانونية.

٥ - وضع سياسات الاحتفاظ بالسجلات وحفظها

٧٢ - اضطلع قسم المحفوظات والسجلات التابع لآلية تصريف الأعمال المتبقية بمسؤولية وضع سياسة شاملة للاحتفاظ بالسجلات الموضوعية لهيئات المحكمة الثلاث جميعها. وقد تأخر هذا العمل بسبب إغلاق وحدة إدارة السجلات والمحفوظات التابعة للمحكمة ونقل أنشطتها إلى قسم المحفوظات والسجلات في الآلية، لكنه استؤنف الآن وسينجز بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، تلقت المحكمة تأكيدات بأن الجداول الزمنية للاحتفاظ بالسجلات التي كانت قد سلمتها لقسم إدارة المحفوظات والسجلات في المقر للموافقة عليها في الفترة من شباط/فبراير ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢ تمت الموافقة على تنفيذها. وسيقود قسم المحفوظات والسجلات في الآلية الآن العمل المطلوب لتنفيذ هذه الجداول الزمنية.

٧٣ - وقد تولى قسم المحفوظات والسجلات في الآلية أيضا عملية إعداد خطط للتخلص من السجلات التي تخص مكاتب المحكمة. وتم الانتهاء من خطط التخلص من السجلات التي تخص معظم مكاتب قلم المحكمة، ويواصل المدعي العام العمل على وضع تلك الخطط.

٧٤ - ويعمل كبير موظفي المحفوظات في قسم المحفوظات والسجلات بالتعاون مع قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات في المحكمة على وضع سياسة للبريد الإلكتروني تخص المحكمة.

٦ - إعداد السجلات الرقمية تمهيدا لنقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية

٧٥ - ما زالت المحكمة بصدد العمل على مشاريع تتعلق بإعداد سجلاتها الرقمية تمهيدا لنقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وهي تشمل مشاريع للتدقيق في المجموعات الرئيسية

للسجلات الرقمية، وتحسين نوعية فهارسها على نحو يكفل إمكانية الاطلاع عليها في المستقبل.

٧٦ - وتشمل الخطط المذكورة أعلاه المتعلقة بالتخلص من السجلات الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها مكاتب معينة في المحكمة، قبل إغلاقها، بشأن السجلات الرقمية.

٧ - إعداد السجلات الورقية تمهيدا لنقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية

٧٧ - ما زالت المحكمة بصدد العمل على عدة مشاريع تتعلق بإعداد سجلاتها الورقية تمهيدا لنقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وهي تشمل مشاريع للتدقيق في المجموعات الرئيسية للسجلات الورقية، وتحسين نوعية هذه الفهارس على نحو يكفل إمكانية الاطلاع عليها واستخدامها في المستقبل.

٧٨ - وتشمل الخطط المذكورة أعلاه المتعلقة بالتخلص من السجلات إجراءات يتعين أن تتخذها مكاتب معينة، قبل إغلاقها، بشأن السجلات الورقية. وسيتم إعداد السجلات ونقلها إلى قسم المحفوظات والسجلات في الآلية وفقا للمعايير التي وضعها القسم.

٧٩ - ويضطلع كبير موظفي المحفوظات في قسم المحفوظات والسجلات بقيادة الفريق العامل المعني بوضع خطة للاستجابة في حالات الطوارئ واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث بالنسبة لسجلات المحكمة الورقية المودعة في الخزائن.

٨ - الدعم الإداري المقدم لآلية تصريف الأعمال المتبقية

٨٠ - وفقا لميزانية آلية تصريف الأعمال المتبقية، تتولى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقديم الدعم الإداري للآلية. وبناء عليه، تعاونت المحكمة بشكل وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لكفالة توفير الدعم الإداري لفرعي الآلية طوال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٨١ - ويتولى قسم الموارد البشرية بالمحكمة تسيير جميع عمليات التوظيف باستخدام نظام إنسبيرا للوظائف الفنية. وقد خصص قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات قدرا كبيرا من الوقت والجهد لوضع مقترحات تتعلق بنظم تكنولوجيا المعلومات وبنيتها التحتية في آلية تصريف الأعمال المتبقية. وعمل قسم الشؤون المالية على تحديد الممارسات والأساليب اللازمة للترتيبات المحاسبية والمالية الخاصة بالآلية. وحدد قسم الخدمات العامة حيزا مكتبيا مناسبا للموظفين وهو يعمل على كفالة تجهيز هذا الحيز للاستخدام بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٨٢ - وستوفر المحكمة خدمات الدعم الإداري لفرع الآلية في لاهاي بدون أي مقابل. وستوفر للفرع أيضا خدمات الدعم القضائي المطلوبة بدون أي مقابل، بما في ذلك تكاليف الموظفين المتعلقة بخدمات الدعم المقدم لإدارة شؤون المحكمة واللغات وخدمات الاحتجاز وخدمات حماية الشهود.

٨٣ - وبفضل استخدام موظفي المحكمتين ومواردهما الحالية تسنى للآلية أن تعمل بكفاءة، مما أدى إلى تخفيض الاحتياجات إلى تمويل الوظائف وتخفيض مصروفات التشغيل العامة.

جيم - ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

٨٤ - ستعمل المحكمتان وآلية تصريف الأعمال المتبقية معا من أجل إعداد ميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تعكس على نحو كاف توزيع المهام بين المحكمتين والآلية، وتحقق أقصى قدر ممكن من وفورات الحجم.

دال - التقليص

٨٥ - لا تزال عملية تقليص الحجم متواصلة. فخلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، تتوقع المحكمة إلغاء ١٢٠ وظيفة وفقا لجدول مواعيد المحاكمات وجلسات الاستئناف. وباستخدام عملية الاستعراض المقارن، يتم تسكين موظفين معينين في وظائف بعينها يقع عليها الاختيار لإلغائها. بحيث تتزامن تواريخ انتهاء عقود خدمتهم مع تواريخ إلغاء الوظائف. وقد اكتملت في الربع الأخير من عام ٢٠١١ عملية الاستعراض المقارن لتقليص الوظائف في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وبفضل إجراء هذه العملية في وقت مبكر، صار بالإمكان إعطاء الموظفين أقصى قدر من الأمان التعاقدي الذي يتيحه التخطيط المالي الحصيف. وذكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ينظر إلى عملية تقليص وظائف المحكمة باعتبارها أفضل مثال على قيادة عملية تغيير.

هاء - تنفيذ الأحكام القضائية

٨٦ - ما زالت المحكمة تواصل جهودها الرامية إلى تأمين مزيد من الاتفاقات لتنفيذ أحكامها القضائية. فإتمام ولايتها بنجاح يتطلب قدرا كافيا من الاتفاقات التي تتيح نقل جميع الأشخاص المدانين على ذمة دعاوى استئناف. هذا ومن الضروري أن يستمر دعم المجتمع الدولي في هذا الصدد.

واو – مراكز المعلومات

٨٧ – في أعقاب الزيارة التي قامت بها رئيسة الدوائر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى منطقة يوغوسلافيا السابقة، أنشأ رئيس المحكمة في ذلك الحين، القاضي باتريك روبنسون، الفريق العامل الاستشاري غير الرسمي المعني بإنشاء مراكز للمعلومات في منطقة يوغوسلافيا السابقة، الذي يتألف من ممثلين عن الحكومات ذات الصلة، وذلك لغرض تمكين السلطات الوطنية من القيام على نحو أفضل بتحديد ما إذا كان من المستصوب إنشاء مراكز للمعلومات على أراضيها، والقيام في هذه الحالة ببلورة رؤية لإنشاء هذه المراكز. وقد شملت الاجتماعات التي عقدت فيما بعد ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. واتفقت المحكمة مع الشركاء الذين يقدمون الدعم التقني والمالي للمشروع على عقد اجتماعات ثنائية مع دول يوغوسلافيا السابقة المهتمة بإنشاء مراكز للمعلومات كل على حدة.

٨٨ – وقد وافقت البوسنة والهرسك وكرواتيا بالفعل على إنشاء مراكز للمعلومات، وهناك محادثات جارية مع الدول المعنية الأخرى. وتعهدت حكومة كرواتيا وعمدة سراييفو بتوفير أماكن لتكون مقرات لمراكز المعلومات. ولدفع هذه الخطط قدما، عقدت اجتماعات في زغرب على مدى أسبوع اعتبارا من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ مع كيانات شريكة، من بينها معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة سويسرا. وعقدت اجتماعات في سراييفو في الأسبوع نفسه مع ذات الشركاء، فضلا عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وحدد المشاركون في الاجتماعات الافتقار إلى الدعم المالي للمشروع في الوقت الراهن باعتباره العقبة التي تعترض الإسراع بإنشاء مراكز للمعلومات. وطلبت المحكمة إلى المجتمع الدولي دعم المشروع عن طريق توفير التمويل الإضافي المطلوب.

تاسعا – إرث المحكمة وبناء القدرات

٨٩ – تخطط المحكمة لسلسلة متواضعة من الأنشطة في كل من لاهاي ويوغوسلافيا السابقة لإحياء الذكرى العشرين لإنشائها. وستلقي هذه الأنشطة الضوء على مشاركة المحكمة في تطوير القانون الجنائي الدولي ودورها في تعزيز العدل والمساءلة في يوغوسلافيا السابقة.

عاشرا – خاتمة

٩٠ – يبين هذا التقرير التزام المحكمة الثابت بتعجيل وتيرة تنفيذ إجراءاتها مع كفالة الامتثال الكامل لمعايير الإجراءات القانونية الواجبة. وفي حين أصبح من المتوقع الآن أن تصدر

الأحكام في بعض القضايا بعد المواعيد التي كانت متوقعة في السابق، فإن المحكمة تبذل قصارى جهدها لتجنب هذا التأخير .

٩١ - وينبغي ألا يصرف التأخير في صدور بعض الأحكام الأنظار عن نجاح المحكمة غير المسبوق في تكوين مجموعة شاملة من سوابق القانون الجنائي الدولي، وفي إلقاء القبض على جميع المتهمين الموجودين على قيد الحياة الذين أصدرت المحكمة في حقهم صكوك اتهام، وهو ما يبين بوضوح وبشكل لا لبس فيه أن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها تشكل جرائم لا يتسامح فيها المجتمع الدولي. وإعمالاً لهذه الروح، تشجع المحكمة مجلس الأمن على مواصلة دعم المؤسسات القضائية في يوغوسلافيا السابقة في ما تبذله من جهود استنادا إلى عمل المحكمة ومجلس الأمن.

المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن عملا بأحكام الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ٢٦

ثانيا – استكمال المحاكمات ودعاوى الاستئناف ٢٧

ألف – الإدارة المرنة لموارد مكتب المدعي العام ومشاكل تناقص عدد الموظفين ٢٧

باء – آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في المحاكمات ٢٩

١ – قضية برليتش وآخرين ٢٩

٢ – قضية شيشيلي ٢٩

٣ – قضية (ميتشو) ستانيشيتش وجوبليانين ٢٩

٤ – قضية (يوفيتشا) ستانيشيتش وسيماتوفيتش ٢٩

٥ – قضية توليمير ٣٠

٦ – قضية هارادينياي وآخرين (إعادة المحاكمة) ٣٠

٧ – قضية كارادينتش ٣٠

٨ – قضية ملاديتش ٣١

٩ – قضية هاديتش ٣٢

جيم – آخر المستجدات بشأن سير دعاوى الاستئناف ٣٣

دال – قضايا انتهاك حرمة المحكمة ٣٤

١ – قضية راشيتش ٣٤

٢ - قضية شيشيلي ٣٤

هاء - أوامر السماح بالاطلاع على المواد السرية ٣٥

ثالثاً - تعاون الدول مع مكتب المدعي العام ٣٥

ألف - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام ٣٥

١ - التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام ٣٦

٢ - التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام..... ٣٧

٣ - التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام ٣٨

٤ - التعاون بين دول ومنظمات أخرى ومكتب المدعي العام ٣٨

رابعاً - الانتقال من المحكمة إلى الملاحقات القضائية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب ٣٩

ألف - التأخير في سير القضايا في البوسنة والهرسك ٣٩

باء - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب ٤٠

جيم - الدعم الذي يقدمه مكتب المدعي العام للملاحقات القضائية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب ٤١

١ - الحصول على المعلومات المسجلة في قواعد البيانات في مكتب المدعي العام وفي سجلات قضايا المحكمة ٤١

٢ - نقل الخبرات ٤٢

٣ - تقييم الاحتياجات الإقليمية في مجال التدريب..... ٤٤

خامسا - تخفيض ملاك العاملين والإعداد لآلية تصريف الأعمال المتبقية..... ٤٥

ألف - تخفيض عدد الوظائف في مكتب المدعي العام بعد الانتهاء من أنشطة المحاكمة ٤٥

باء - الأعمال التحضيرية لآلية تصريف الأعمال المتبقية ٤٦

سادساً - خاتمة ٤٦

أولا – لمحة عامة

١ – يقدم المدعي العام هذا التقرير الثامن عشر عن استراتيجية الإنجاز الذي يغطي التطورات الحاصلة في الفترة الممتدة من ٢٤ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وذلك عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تحقق إنجاز هام مع بدء المحاكمة الأخيرة (هاديتش) في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فإن بدء محاكمة هاديتش، وإن كان مؤشرا على بلوغ المرحلة النهائية من النظر في القضايا المعروضة على المحكمة، يذكرنا بقوة أيضا بأن السلطات في يوغوسلافيا السابقة عليها مواصلة العمل الهام الذي تضطلع به المحكمة في الملاحقة على الجرائم المرتكبة خلال النزاعات. وثمة حاجة إلى تحسين جذري لعملية تجهيز قضايا جرائم الحرب الوطنية لكفالة عدم إخراج العدالة والمساءلة في يوغوسلافيا السابقة عن مسارهما بإغلاق المحكمة.

٢ – وقد ركز مكتب المدعي العام في الفترة المشمولة بهذا التقرير على ضمان إحراز تقدم سريع في المحاكمات الأربع التي لا تزال في مرحلة عرض الأدلة، وعلى الاستعداد لتحمل العبء الثقيل لقضايا الاستئناف الوشيكة. وفي نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، هناك قضيتان في مرحلة عرض أدلة الادعاء (هاديتش و ملاديتش)؛ وقضية واحدة في مرحلة عرض أدلة الدفاع (كارادينش)؛ وفي قضية أخرى، أوشك مكتب المدعي العام والدفاع على الانتهاء من عرض الأدلة، ويُتوقع الاستماع إلى المرافعات الختامية في الأسابيع القادمة ((يوفيتشا) ستانيشيتش وسيماتوفيتش)؛ وخمس قضايا تنتظر صدور الحكم على مستوى الدائرة الابتدائية (برليتش وآخرون، وشيشيلي، وهارادياناي وآخرون، و(ميتشو) ستانيشيتش وجوبليانين، وتوليمير). وإضافة إلى ذلك، هناك ست قضايا قيد الاستئناف (شاينوفيتش وآخرون، ولوكيتش ولوكيتش، وبوبوفيتش وآخرون، ودورديفيتش، وغوتوفينا ومار كاتش، وبيريشيتش)؛ وهناك إجراءات جارية في قضية واحدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة (راشيتش)؛ وهناك قضيتان تتعلقان بانتهاك حرمة المحكمة (شيشيلي) يُنتظر البت فيهما في مرحلة الاستئناف.

٣ – ولا يزال التعاون الذي تبذله الدول في يوغوسلافيا السابقة يؤدي دورا حاسما في نجاح استكمال عمل مكتب المدعي العام، وقد تم رصده من جديد عن كثب خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويبدي مكتب المدعي العام ارتياحه بوجه عام إزاء التعاون الذي تبذله كل من صربيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك. ويسر المكتب أن يلاحظ المؤشرات الأولية التي تدل على أن الحكومة الجديدة في صربيا سيكون تعاونها الإيجابي بنفس مستوى تعاون الحكومة السابقة.

٤ - ويتمثل الشاغل الرئيسي حاليا فيما يتعلق بدول يوغوسلافيا السابقة في مدى قدرة المؤسسات الوطنية على إجراء ملاحقات قضائية فعالة لمرتكبي جرائم الحرب. ولا يزال مكتب المدعي العام يشعر بقلق شديد إزاء التنفيذ الفعال لاستراتيجية البوسنة والهرسك فيما يتعلق بجرائم الحرب، وهي الاستراتيجية التي تطوقها المشاكل. ومما يتصل بذلك الحاجة إلى مزيد من التعاون في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب بين دول المنطقة. ويساور مكتب المدعي العام القلق لأن السلطات في البوسنة والهرسك لم تعتمد البروتوكول المقترح للتعاون بين مكتبي الادعاء في البوسنة والهرسك وصربيا بشأن تبادل الأدلة والمعلومات في قضايا جرائم الحرب. وخلال الاجتماعات التي عقدها المدعي العام في سراييفو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، لم تُبد السلطات السياسية والقضائية التزاما حقيقيا بإقرار هذا البروتوكول.

٥ - وإذا أريد للمصالحة ولسيادة القانون أن تصبحا أهدافا قابلة للتحقيق في العقد القادم، فإنه لا بد من المضي إلى حد بعيد في تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية في يوغوسلافيا السابقة على التحقيق في قضايا جرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها. ويعمل مكتب المدعي العام، في حدود موارده، على زيادة تركيزه على دعم القدرات الوطنية من أجل ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب. وقد وضع المكتب مجموعة من التدابير لنقل الخبرة من المحكمة إلى الدول المعنية، بما في ذلك برنامجه الخاص بـ ''المدعين العامين المعنيين بالاتصال'' الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي، ووضع دليل للأخصائيين بشأن ملاحقة مرتكبي جرائم العنف الجنسي. وهناك آلية واضحة أخرى لنقل الخبرة تتمثل في إشراك مكتب المدعي العام في البرامج التدريبية. وبسبب القلق المتزايد إزاء الازدواجية في برامج التدريب الإقليمية والغياب العام لاستراتيجية منسقة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أجرى مكتب المدعي العام (بدعم من شركائه الدوليين) تقييمه الخاص لاحتياجات المدعين العامين إلى التدريب في البوسنة والهرسك. وستحدد نتائج هذا التقييم شكل إسهامات المكتب مستقبلا في برامج التدريب الإقليمية وبناء القدرات بصورة أعم.

ثانيا - استكمال المحاكمات ودعاوى الاستئناف

ألف - الإدارة المرنة لموارد مكتب المدعي العام ومشاكل تناقص عدد الموظفين

٦ - في ظل قيام مكتب المدعي العام تدريجيا بإلغاء الوظائف وتقليص عدد موظفيه، تتزايد أهمية الإدارة المرنة لموارده المتبقية. ويقوم المكتب باستحداث هياكل تنظيمية جديدة من شأنها أن تفضي إلى المزيد من المرونة، مثل زيادة دمج الشعبة الابتدائية وشعبة الاستئناف.

ويقدم موظفو شعبة الاستئناف المساعدة في مهام متعددة على نطاق المكتب، بما في ذلك تقديم الدعم للمكتب المباشر للمدعي العام.

٧ - وما زال المكتب يواجه تحديات خطيرة ناجمة عن تناقص عدد الموظفين. ولا تزال أفرقة المحاكمة التابعة للمكتب تبلغ عن مشاكل ترتبط بمغادرة موظفين رئيسيين للمكتب في غمرة المحاكمات. كذلك فإن النقص في عدد الموظفين الذين يقدمون المساعدة في عمليات البحث الإلكترونية المتعلقة بالكشف عن مواد القضايا وفي أداء مهام المحاكمات وتقديم الدعم اللغوي يؤثر في قدرة المكتب على الاستجابة السريعة للطلبات الواردة من أفرقة الدفاع ودوائر المحكمة. وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، امتثل المكتب لأوامر تمثل عبئا ثقيلا تتعلق بالكشف عن مواد القضايا في عدة محاكمات جارية، بالإضافة إلى عمله المنتظم والمستمر في ما يتعلق بالكشف عن المواد في جميع القضايا. وقد أدى هذا التطور إلى تعاظم الضغط بصورة كبيرة على الموارد الموجودة، وجرى تعيين موظفين مؤقتين للتخفيف من حدة هذا الوضع ولكفالة تقيد المكتب بالمواعيد النهائية التي فرضتها المحكمة.

٨ - ومع اقتراب نهاية ولاية المحكمة، يتزايد خطر عجز المكتب عن الاحتفاظ بموظفيه الرئيسيين حتى نهاية أعماله. ويؤدي الاحتفاظ بموظفي المكتب أيضا دورا حاسما في القضايا المعروضة على المحكمة التي سيستمر النظر فيها في إطار الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وعلى نحو ما أقر به مجلس الأمن، فإن الموظفين من ذوي الخبرة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا غنى عنهم، لأسباب بديهية، في التشغيل الناجح لآلية تصريف الأعمال المتبقية. وما زال تناقص عدد الموظفين في مكتب المدعي العام يشكل ضغطا غير معقول على الموظفين الباقين الذين يضطرون إلى تولي مهام إضافية متعددة. ويعتمد المكتب على موظفيه لمواجهة تقلبات العمل الناتجة عن التغيير المستمر في مواعيد المحاكمات ودعاوى الاستئناف، ولتحمل عبء العمل المتزايد باستمرار. وفي نفس الوقت، لم يُعثر على حلول لمكافأتهم أو لتأمين استمرار ولائهم للمحكمة. وقد قضى بعضهم معظم حياته المهنية في خدمة المحكمة، واقترب البعض من إتمام ٢٠ عاما من الخدمة لدى مكتب المدعي العام. ويقر المكتب بما قدمه موظفوه من إسهامات بارزة، لا سيما من أبدى منهم التزاما على مدى وقت طويل بمهمة المكتب، بل منهم من كلفه ذلك تضحية شخصية كبيرة بالتخلي عن مسارات وظيفية أكثر استقرارا وديمومة في نظم أخرى.

باء – آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في المحاكمات

١ – قضية برليتش وآخرين

٩ – انتهت هذه المحاكمة التي أُجريت لعدة متهمين في آذار/مارس ٢٠١١. ولم يبت في القضية بعد، ولا يتوقع أن يتم ذلك قبل آذار/مارس ٢٠١٣. وقد مُنح خمسة أشخاص من بين المتهمين الستة إفراجا مؤقتا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ولم تنجح أي من دعاوى الاستئناف التي قدمها المكتب للطعن في الإفراج المؤقت عن المتهمين.

٢ – قضية شيشيلي

١٠ – انتهت هذه المحاكمة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، ولم تشهد القضية نشاطا يذكر منذ ذلك الحين. وتجري الدائرة الابتدائية مداولاتها حاليا، وما زال الأطراف بانتظار حكم الدائرة، المقرر صدوره في تموز/يوليه ٢٠١٣.

٣ – قضية (ميتشو) ستانيشيتش وجوبليانين

١١ – انتهت محاكمة ستانيشيتش وجوبليانين في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأودع الادعاء والدفاع مذكرتيهما النهائيتين في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، واستُمع إلى المرافعات الختامية في الفترة بين ٢٩ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وطلب الادعاء إيقاع عقوبة السجن مدى الحياة على كل من ستانيشيتش، وزير الداخلية الأسبق في جمهورية صربسكا، وجوبليانين، رئيس الشرطة الإقليمي لديه في بانيا لوكا. وما زال الأطراف بانتظار الحكم، الذي لا يتوقع أن يصدر قبل آذار/مارس ٢٠١٣.

١٢ – وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، منحت الدائرة الابتدائية ستانيشيتش الإفراج المؤقت لمدة ثلاثة أشهر، وقد تم تمديده بناء على طلب قدمه في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٢. ولم يسع جوبليانين إلى الحصول على الإفراج المؤقت.

٤ – قضية (يوفيتشا) ستانيشيتش وسيماتوفيتش

١٣ – اختتم الشاهد الأخير في هذه المحاكمة شهادته في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢. وطلب كلا المتهمين بعد ذلك قبول أدلة إثبات مستندية إضافية. وبعد أن أصدرت الدائرة الابتدائية قرارها بشأن هذين الطلبين، سُمح للادعاء بتقديم أدلة الطعن، وستتاح للدفاع فرصة طلب قبول أدلة تعقيبية. وبعد صدور قرار الدائرة بشأن جميع الطلبات المعلقة فيما يتصل بالأدلة، ستعطى مهلة أسبوع واحد للأطراف لتقديم مذكراتهم النهائية فيما يتعلق بالمحاكمة. ويرجح

أن يكون موعد تسليمها قبل نهاية عام ٢٠١٢. وسيتم الاستماع إلى المرافعات الختامية بعد ذلك، وبذلك تختتم مرافعات الادعاء والدفاع.

٥ - قضية توليمير

١٤ - لقد انتهت هذه المحاكمة، ولا يزال الأطراف بانتظار الحكم. وقدمت المذكرات النهائية للمحاكمة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وألقيت المرافعات الختامية في الفترة بين ٢١ و ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٢. وسيصدر الحكم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٦ - قضية هارادينياي وآخرين (إعادة المحاكمة)

١٥ - ينتظر صدور الحكم في إعادة محاكمة هارادينياي وآخرين. وأودع الأطراف المذكرات النهائية للمحاكمة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وألقيت المرافعات الختامية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وسيصدر الحكم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٧ - قضية كارادينتش

١٦ - استدعى الادعاء شاهده الأخير في محاكمة كارادينتش في ٤ أيار/مايو ٢٠١٢، وبعد أن بتت الدائرة الابتدائية في المسائل المعلقة فيما يتصل بالأدلة، أعلن عن اختتام مرافعة الادعاء اعتبارا من ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢. واستخدم الادعاء، أثناء مرافعته، أقل بقليل من الوقت المخصص له لإجراء الاستجواب الرئيسي، وهو ٣٠٠ ساعة. وقد يسر عرض مرافعة الادعاء في غضون هذا الإطار الزمني إلى حد كبير استخدام الأدلة الخطية. واستخدم كارادينتش حوالي ٧٥٠ ساعة لاستجواب شهود الادعاء.

١٧ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، استمعت الدائرة الابتدائية إلى البيانات المقدمة من الأطراف بشأن الطلب الشفوي الذي تقدم به كارادينتش للحصول على حكم بالبراءة من جميع التهم المنسوبة إليه في لائحة الاتهام عملا بالقاعدة ٩٨ مكررا. وأصدرت الدائرة الابتدائية حكمها الشفوي بموجب القاعدة ٩٨ مكررا في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، فتمسكت بجميع التهم الموجهة إليه إلا واحدة. وبرأت الدائرة الابتدائية كارادينتش من تهمة الإبادة الجماعية في بلديات في أنحاء البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٢ (التهمة رقم ١ في لائحة الاتهام). وقدم الادعاء إخطارا بالاستئناف ضد رد الدائرة الابتدائية للتهمة رقم ١ في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢، ومذكرة استئناف في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأودع كارادينتش رده في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ومن المقرر أن يودع

الادعاء رده في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وطعن كارادیتش في قرار الدائرة الابتدائية المتمسك بالتهمة رقم ١١ بشأن احتجاز الرهائن، التي اتهم بموجبها باحتجاز موظفين تابعين للأمم المتحدة كرهائن في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢. وانتهت مرحلة إيداع المذكرات في استئنافه في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، وما زال الأطراف بانتظار قرار دائرة الاستئناف.

١٨ - وعقدت جلسة تمهيدية لمرافعة هيئة الدفاع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وبدأت مرافعات الدفاع في اليوم التالي. ورفضت الدائرة الابتدائية طلب كارادیتش أن تخصص له ٦٠٠ ساعة للدفاع عن نفسه، فخصصت له ٣٠٠ ساعة بدلا من ذلك. وقدم كارادیتش استئنافا ضد قرار الدائرة الابتدائية، لم يبت فيه بعد. ويعتزم كارادیتش الاستفادة إلى حد كبير من القاعدة ٩٢ مكررا ثانيا، التي سيقوم بموجبها باستجواب الشهود على نطاق محدود وسيعتمد إلى حد كبير على إفاداتهم الخطية. ويعتزم الادعاء إجراء استجوابات مركزة للشهود لتقليص مدة مرافعات الدفاع إلى أدنى حد. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، كان كارادیتش قد استخدم سبع ساعات من الوقت المخصص له بينما استخدم الادعاء نحو ١٧ ساعة للاستجواب.

١٩ - وقد شكلت الطلبات الكثيرة التي تقدم بها كارادیتش للكشف عن مواد من مجموعة أدلة مكتب المدعي العام قبل بدء مرافعة الدفاع عنه ضغطا إضافيا على موارد المكتب المتعلقة بالبحث عن الوثائق واستعراضها، وهي الموارد التي توجد بالفعل تحت ضغط كبير. ومن خلال المناقشة مع كارادیتش وتحديد أولويات الطلبات، لا يزال المكتب يفي بالتزاماته بالكشف عن مواد القضايا.

٨ - قضية ملاديتش

٢٠ - في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، بدأ مكتب المدعي العام عرض مرافعته الرئيسية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أثرت مشكلة فنية في نظام إدارة الوثائق بالمكتب على عملية الكشف عن مواد القضايا، بحيث قامت الدائرة الابتدائية بتأجيل بدء عرض الأدلة. وأنفق المكتب قدرا كبيرا من الموارد على التدابير العلاجية اللازمة لتصحيح هذه المشكلة الفنية في أقصر وقت ممكن. ومنذ استئناف المحاكمة، أحرز الادعاء تقدما جيدا في عرض مرافعته. وقد استدعى الادعاء حتى الآن ٤٨ شاهدا للإدلاء بشهاداتهم. ويسعى الادعاء جاهدا إلى عرض مرافعته بكفاءة، وهو يتوقع أن يختتم عرض مرافعته في تموز/يوليه ٢٠١٣ في حال لم تعترضه أي صعوبات غير متوقعة. ويقر المكتب بالجهود التي يبذلها الدفاع في قضية ملاديتش لاستخدام وقت الجلسات على نحو يتسم بالكفاءة.

٢١ - وللتعجيل بالإجراءات، يعتمد الادعاء على الوقائع التي جرى البت فيها في الأحكام السابقة الصادرة عن المحكمة التي تكون الدائرة الابتدائية التي تنظر في قضية ملاديتش قد أحاطت بها علما من الناحية القضائية. ولا تتصل الوقائع التي جرى البت فيها اتصالا مباشرا بسلوك ملاديتش، غير أنها تكتسي أهمية بالنسبة للبت في لائحة الاتهام الصادرة ضده. وفي معظم الحالات، يقلل الاعتماد على الوقائع التي جرى البت فيها من طول إفادات الشهود الخطية التي يقدمها الادعاء، وربما يخفف إجمالا من الحاجة إلى استدعاء بعض الشهود. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أبلغ الادعاء الدائرة بأنه قد لا يستدعي ٢٩ شاهدا للإدلاء بإفاداتهم بفضل الاعتماد على تلك الوقائع. ولا يمكن اتخاذ قرار نهائي إلا بعد أن تبت دائرة الاستئناف في استئناف قدمه ملاديتش في أوائل تموز/يوليه ٢٠١٢ ضد الإخطار القضائي الذي تلقته الدائرة الابتدائية.

٢٢ - وتعقد الدائرة جلسات منتظمة لمناقشة الجدول الزمني للشهود، وهو ما يتيح للادعاء تحديد مواعيد استدعاء الشهود بقدر أكبر من اليقين. ويساعد ذلك على الحد من التكاليف المرتبطة بإقامة الشهود في لاهاي والتقليل من إزعاج الشهود إلى أدنى حد. وتؤدي الجلسات أيضا إلى زيادة كفاءة استخدام وقت المحكمة.

٩ - قضية هاديتش

٢٣ - لقد بدأت آخر محاكمة كان من المقرر أن تستهل في المحكمة في الموعد المحدد لها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بإلقاء البيان الافتتاحي للادعاء. ويواجه غوران هاديتش، الرئيس الأسبق للمقاطعة الصربية المستقلة والمعلنة ذاتيا لسلافونيا وبارانيا وسريم الغربية، الذي أصبح في وقت لاحق رئيسا لجمهورية كرايينا الصربية، اتهامات بالتطهير العرقي والاضطهاد وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في حق السكان من غير الصرب في سلافونيا الشرقية ومناطق كنين كرايينا في كرواتيا من أواخر عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٣.

٢٤ - وتسير المحاكمة بوتيرة سريعة. وقد ركز الادعاء في ما قام به من تحضيرات مكثفة تمهيدا للمحاكمة على الكشف للدفاع في وقت مبكر عن المعلومات والوثائق (بما يشمل تيسير الحصول على مواد سرية مختارة ومواد غير متاحة بوسائل أخرى انطلاقا من ثلاث قضايا مغلقة وقضيتين جاريتين ذواتي صلة بالموضوع من بين القضايا التي نظرت فيها المحكمة). وبحلول نهاية هذا العام، من المتوقع أن يكون الادعاء قد قدم حوالي ٣٠ شاهدا. وستعرض إفادات العديد من هؤلاء الشهود في إطار القاعدة ٩٢ مكررا ومكررا ثانيا ومكررا ثالثا، التي سيعتمد الادعاء بموجبها على إفادة خطية للشهود أو على شهادة يكونون

قد أدلوا بها في السابق في قضية ذات صلة بالموضوع. ومن شأن هذا الإجراء أن يوفر قدرا كبيرا من وقت المحكمة، مع ضمان حقوق المتهمين في محاكمة عادلة.

جيم - آخر المستجدات بشأن سير دعاوى الاستئناف

٢٥ - تنتظر الأطراف حكم دائرة الاستئناف في قضية ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش المقرر أن يصدر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقد صدر حكم الدائرة الابتدائية في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٢٦ - وبعد أن عُقدت جلسة الاستئناف في قضية غوتوفينا ومار كاتش في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، طلبت دائرة الاستئناف من الأطراف أن تقدم مذكرات تكميلية بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالقضية. وسيصدر حكم الاستئناف في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وقد صدر حكم الدائرة الابتدائية في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٢٧ - وقُدمت جميع المذكرات في قضيتين اثنتين من القضايا الثلاث المتعددة المتهمين، وهما قضية شاينوفيتش وآخرين (التي صدر فيها الحكم الابتدائي في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩)، وقضية بوبوفيتش وآخرين (التي صدر فيها الحكم الابتدائي في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠)، وتنتظر الأطراف تحديد دائرة الاستئناف للجدول الزمني لعقد جلسات الاستئناف. واختُتم تقديم المذكرات في قضية شانيوفيتش وآخرين في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وفي قضية بوبوفيتش وآخرين، في ٢ أيار/مايو ٢٠١١. ومن المتوقع أن تُعقد جلسة الاستئناف في قضية شانيوفيتش وآخرين في آذار/مارس ٢٠١٣، وفي قضية بوبوفيتش وآخرين في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ولا تزال الإجراءات ضد ميلان غفيرو، وهو أحد المتهمين في قضية بوبوفيتش وآخرين، معلقة. وتنتظر الأطراف قرار دائرة الاستئناف بشأن ما إذا كان ينبغي أن تُستأنف هذه الإجراءات المتوقفة.

٢٨ - واكتمل تقديم مذكرات الاستئناف في قضية دورديفيتش، ومن المتوقع عقد جلسة استئناف في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد صدر حكم الدائرة الابتدائية في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١.

٢٩ - وعُقدت جلسة استئناف في قضية بيريزيتش في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ومن المتوقع إصدار الحكم في آذار/مارس ٢٠١٣. وقد صدر الحكم الابتدائي في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٣٠ - وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ستكون لدى شعبة الاستئناف طعون قدمها الادعاء العام تمس ١٢ متهماً، بالإضافة إلى ١٢ طعناً قدمها متهمون مدانون ضد إدانتهم و/أو العقوبة الصادرة بحقهم. وقد تضيف شعبة الاستئناف إلى هذا الكم

من الطعون طعوناً أخرى إذا طُعن بالاستئناف في الأحكام الابتدائية التي يُتوقّع أن تصدر قبل نهاية العام في قضية توليمير وقضية هارادياناي وآخرين.

٣١ - وبالإضافة إلى قضايا الاستئناف المعروضة، تواصل شعبة الاستئناف بنشاط مساعدة أفرقة المحاكمة في تقديم مذكرات بشأن المسائل القانونية الرئيسية، وإعداد مذكرات المرحلتين التمهيدية والنهائية للمحاكمة، والبيانات الاستهلالية والختامية، والتماسات المرحلة التمهيدية، والردود على الالتماسات، وسائر المسائل التحضيرية للمحاكمات، بما في ذلك المسائل المحددة الآجال، مثل الردود على الالتماسات العاجلة والكشف عن مواد. ومع تخفيض حجم شعبة الدائرة بوصول المحاكمات إلى نهايتها، تواصل شعبة الاستئناف تولي عدة مهام أساسية متصلة بالمحاكمات، وتشمل تلخيص القرارات المتعلقة بالولاية القضائية والقرارات الإجرائية التي تهم أفرقة المحاكمة وإبلاغهم بها، والإشراف على اختيار المتدربين الداخليين وتعيينهم، وإدارة اجتماعات المستشارين القانونيين.

دال - قضايا انتهاك حرمة المحكمة

١ - قضية راشيتش

٣٢ - اختُتم تقديم مذكرات الاستئناف في قضية انتهاك حرمة المحكمة ضد يلينا راشيتش في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وتنتظر الأطراف حكم دائرة الاستئناف.

٢ - قضية شيشيلي

٣٣ - لم يحذف شيشيلي معلومات سرية عن شهود المحكمة كان قد أتاحها للعموم رغم الأحكام التي أصدرتها ضده الدائرة وما نجم عنها من أوامر للقيام بذلك.

٣٤ - وفي القضية الثانية المرفوعة ضد شيشيلي بشأن انتهاك حرمة المحكمة والمتعلقة بانتهاكات لتدابير وقائية، ما زال استئناف رفعه المدعي العام من أصدقاء المحكمة قيد النظر. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، وجدت دائرة الاستئناف أن شيشيلي قد تنازل عن حقه في الاستئناف بعد عدم امتثاله لأمر الدائرة بإعادة تقديم طعونه ومذكرة الاستئناف وفق الشكل والطول المقررين.

٣٥ - وفي القضية الثالثة بشأن انتهاك حرمة المحكمة المقامة ضد شيشيلي والمتعلقة بعدم إزالة معلومات سرية من موقعه الشبكي (وهو موضوع القضية الثانية بشأن انتهاك حرمة المحكمة)، حكمت الدائرة الابتدائية في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على شيشيلي بعقوبة سجن وحيدة لمدة سنتين. وكان شيشيلي قد أشار إلى أنه سيتولى الدفاع عن نفسه، بيد أنه اختار

عدم تقديم أي حجة عندما بدأت جلسات الاستماع في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وطعن شيشيلي في الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وتقدم بطلب لتنحية ثلاثة من قضاة الاستئناف.

هاء – أوامر السماح بالاطلاع على المواد السرية

٣٦ – لا يزال مكتب المدعي العام يخصص موارد كبيرة لضمان الامتثال لقرارات الدوائر الابتدائية والاستئنافية التي تتيح للأشخاص المتهمين إمكانية الحصول على المواد السرية في القضايا المعروضة على المحكمة. ومنذ التقرير الأخير، تم إصدار ٢٢ قرارا جديدا يسمح بالاطلاع على المواد السرية، بما في ذلك القرار الذي صدر في أيلول/سبتمبر والذي يكفل للمتهم راتكو ملاديتش الاطلاع على ملفات ٢٨ قضية منتهية لتسهيل الأعمال التحضيرية لفريق دفاعه. وحتى الآن، قُدمت إشعارات الامتثال لهذا القرار في ٢٠ قضية من أصل ٢٨ قضية. ويوشك المكتب أيضاً على الانتهاء من العمل الاستعراضي المتصل بقرارات تسمح لغوران هاديتش بالاطلاع على مواد خمس قضايا ذات صلة. ونظراً لحجم العمل الذي يتطلبه الامتثال لقرارات إتاحة المواد وطول الوقت الذي يستغرقه ذلك ، فإن هذه القرارات تؤثر تأثيراً كبيراً في موارد المكتب.

٣٧ – وارتفع عدد قرارات السماح بالاطلاع على مواد سرية التي تقتضي إشعارات دورية عن الامتثال في القضايا الجارية إلى ٣٩ قراراً. وقد تطلبت هذه القرارات، وستظل تتطلب قدراً كبيراً من العمل الاستعراضي، وهو ما استوعبته موارد المكتب الحالية.

ثالثاً – تعاون الدول مع مكتب المدعي العام

٣٨ – لا يزال مكتب المدعي العام يعتمد على تعاون الدول معه تعاونا كاملا حتى يتمكن من إتمام ولايته بنجاح، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة.

ألف – التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام

٣٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعى مكتب المدعي العام إلى الحصول على تعاون دول يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما صربيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك. وسعياً إلى تعزيز التعاون وتقييمه، واصل المكتب إقامة حوار مباشر مع السلطات الحكومية وغيرها في هذه البلدان الثلاثة، بما في ذلك أعضاء هيئات الادعاء العام الوطنية. واجتمع المدعي العام مع مسؤولين في بلغراد يومي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (بما في ذلك مع أعضاء الحكومة الجديدة المعينين في تموز/يوليه ٢٠١٢)، وفي سراييفو في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لمناقشة التعاون وغيره من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

١ - التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام

٤٠ - مع آخر المحاكمات الجارية في المحكمة، يظل تعاون صربيا مع مكتب المدعي العام بالغ الأهمية لإنجاح العمل الذي يضطلع به المكتب. وخلال الاجتماعات المعقودة في بلغراد، أكد ممثلو الحكومة الجديدة للمدعي العام أنهم سيواصلون التعاون وزيادة تطوير مستويات تعاون صربيا مع المكتب.

(أ) المساعدة في المحاكمات ودعاوى الاستئناف

٤١ - يظل اطلاع المكتب على الوثائق والمحفوظات في صربيا ذا أهمية لإجراءات المحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية. وبوجه عام، أظهرت صربيا عناية مستمرة في تجهيز طلبات المساعدة التي يقدمها المكتب. وقد أرسل المكتب في الفترة المشمولة بهذا التقرير ٢٥ طلب مساعدة إلى صربيا. واستجابت الحكومة الجديدة على نحو واف لهذه الطلبات. ولئن ظل عدد من الطلبات معلقاً، فلا توجد حالياً طلبات متأخرة عن موعدها.

٤٢ - ويبدو استمرار التعاون جلياً أيضاً في عمل المجلس الوطني للتعاون، وهو السلطة المركزية المسؤولة عن تيسير الرد على طلبات المساعدة التي يقدمها المكتب. وحصلت حالات تأخير أولى في تجهيز طلبات المكتب بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران/يونيه وتعيين الحكومة الجديدة في تموز/يوليه. ومع ذلك، استأنف المجلس بسرعة دوره الهام في تنسيق أعمال الهيئات الحكومية المسؤولة عن معالجة طلبات المساعدة التي يقدمها المكتب.

٤٣ - وبالمثل، واصلت السلطات الصربية، في الفترة المشمولة بهذا التقرير، تقديم المساعدة اللازمة لكي يتمكن المكتب من الوصول إلى الشهود، بما في ذلك بتيسير مثولهم أمام المحكمة. فقد بُلغت أوامر الحضور في الوقت المحدد، ونُفذت أوامر المحكمة، ورُتبت المقابلات مع الشهود. وقدمت الهيئات القانونية وهيئات إنفاذ القانون ذات الصلة، بما في ذلك مكتب المدعي العام المكلف بجرائم الحرب، مساعدة قيّمة للمكتب.

٤٤ - وبالنظر إلى ازدحام الجدول الزمني للمحاكمات ودعاوى الاستئناف، سيتطلب المكتب استمرار تعاون صربيا في الأشهر المقبلة. ويتوقع المكتب أن تظل السلطات الصربية سائرة على نهجها في الاستجابة السريعة والفعّالة لطلبات المساعدة، ويشجعها على ذلك، فذلك أمر حاسم للنجاح في إقامة العدل في المحكمة.

(ب) التحقيق في شبكات الهاربين

٤٥ - في أعقاب اعتقال آخر الهاربين من المحكمة، ملاديتش وهاديتش، تعهدت صربيا بتقديم معلومات شاملة إلى مكتب المدعي العام توضح الكيفية التي تمكّن بها عدد من الهاربين من الإفلات من العدالة لفترة طويلة قبل إلقاء القبض عليهم. وتعهّدت صربيا صراحة أيضاً بإجراء التحقيقات اللازمة ومقاضاة الأفراد الذين ساعدوا في إيواء الهاربين أثناء فرارهم. وأعرب المدعي العام في تقريره السابق (S/2012/354، المرفق الثاني) عن قلقه إزاء محدودية التقدم المحرز، وشجع صربيا على تكثيف الجهود التي تبذلها لإجراء التحقيقات.

٤٦ - وأثناء زيارة المدعي العام في أيلول/سبتمبر إلى بلغراد، قدم المدعي العام الصربي المكلف بجرائم الحرب معلومات إضافية وأكثر تفصيلاً عن التقدم المحرز بشأن التحقيق في شبكات الهاربين. وارتفعت وتيرة التحقيقات في نهاية المطاف، مما أسفر عن تحقيق نتائج في بعض المجالات. ويشجع مكتب المدعي العام صربيا على المضي قُدُماً في هذه التحقيقات، ويشجع السلطات السياسية على دعم الجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام المكلف بجرائم الحرب دعماً كاملاً في استكمال هذا العمل.

(ج) قضية كوفاتشيفيتش التي تنطبق عليها المادة ١١ مكرراً

٤٧ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أبلغت السلطات الصربية مكتب المدعي العام بأن قراراً قد صدر يقرّ بأن حالة كوفاتشيفيتش لا تسمح له بالمثول أمام المحكمة. وبناءً على تقارير الخبراء التي استند إليها القرار، من غير المحتمل أن تحدث أي تطورات أخرى في هذه القضية.

٢ - التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام

٤٨ - لا يزال مكتب المدعي العام يعتمد على تعاون كرواتيا لإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف بكفاءة. ففي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أرسل مكتب المدعي العام إلى كرواتيا ١٠ طلبات للمساعدة. ولئن كان عدد من الطلبات لا يزال معلقاً، فإن السلطات الكرواتية قدمت استجابات ملائمة وفي الوقت المناسب لجميع الطلبات الأخرى. ووفرت أيضاً إمكانية الوصول إلى الشهود والأدلة حسب المطلوب. وسيظل المكتب يعتمد على تعاون كرواتيا لإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف المقبلة.

٣ - التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام

(أ) المساعدة في المحاكمات ودعاوى الاستئناف

٤٩ - أرسل مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك في الفترة المشمولة بهذا التقرير ١٦ طلب مساعدة تتصل بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية. ولم يُبتَّ في عدد من الطلبات بعدُ. وردّت سلطات البوسنة والهرسك، سواء على صعيد الدولة أو على صعيد الكيانين، بسرعة وعلى نحو كاف على معظم طلبات المكتب المتعلقة بالوثائق وبالاطلاع على المحفوظات الحكومية. وقدمت السلطات أيضاً مساعدة قيّمة في مسائل حماية الشهود، ويسّرت مثول الشهود أمام المحكمة. ومع تقدم المحاكمات ودعاوى الاستئناف، سيظل المكتب يعتمد على مساعدة مماثلة من البوسنة والهرسك في المستقبل.

(ب) متابعة مواد التحقيق التي أحالها مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك

٥٠ - بين حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أحال مكتب المدعي العام ١٣ ملفاً تشمل ٣٨ مشتبهاً فيه إلى سلطات البوسنة والهرسك (قضايا الفئة الثانية). وأعرب المدعي العام، في تقريره السابق، عن قلقه إزاء تباطؤ وتيرة العمل في استكمال التحقيقات استناداً إلى المواد التي أحالها المكتب. وأُحرز بعض التقدم في معالجة هذه القضايا في الأشهر الأخيرة. وبالإضافة إلى القضايا الأربع المنتهية أصدر مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك لوائح اتهام في ثلاث قضايا. ولا تزال ست قضايا في مرحلة التحقيق في الوقت الحاضر.

٥١ - وخلال اجتماعات مع المدعي العام في سراييفو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أكدت الإدارة الخاصة المعنية بجرائم الحرب مرة أخرى التزامها باستكمال التحقيقات في قضايا الفئة الثانية بحلول نهاية العام. ويشجع مكتب المدعي العام الإدارة على الانتهاء من التحقيقات، ثم أن تقوم إما بعرض القضايا على المحكمة وإما بإغلاق الملف إذا لم يتوفر أساس كاف لإقامة الدعوى. وينطبق الشيء نفسه على الانتهاء من التحقيقات الناجمة عن مواد أحالها مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك وتتعلق بجرائم موثقة في قضايا المكتب، ولكنها لم تُدرج في لوائح الاتهام الصادرة عن المحكمة.

٤ - التعاون بين دول ومنظمات أخرى ومكتب المدعي العام

٥٢ - لا يزال الدعم الذي تقدمه دول من خارج يوغوسلافيا السابقة والمنظمات الدولية عاملا لا غنى عنه لإتمام النظر في القضايا المعروضة على المحكمة بنجاح. والمساعدة مطلوبة للحصول على الوثائق والمعلومات وإفادات الشهود، وهي مطلوبة كذلك في المسائل المتعلقة بحماية الشهود، بما في ذلك نقل الشهود.

٥٣ - وينوّه مكتب المدعي العام بالدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والمنظمات غير الحكومية ومنها العاملة في يوغوسلافيا السابقة.

٥٤ - وللمجتمع الدولي دور هام في تقديم حوافز لدول يوغوسلافيا السابقة لكي تتعاون مع المحكمة. وعلى سبيل المثال، فإن سياسة الاتحاد الأوروبي التي تقتضي التعاون الكامل مع المحكمة شرطا للحصول على العضوية في الاتحاد سياسة فعّالة في تحقيق نتائج ملموسة، مثل إلقاء القبض على الهاربين من العدالة. وستظل هذه الأدوات ذات أهمية بالغة لضمان التعاون في المستقبل مع المحكمة بشأن المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية، ولتعزيز سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة.

رابعاً - الانتقال من المحكمة إلى الملاحقات القضائية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب

٥٥ - في الوقت الذي تدنو فيه المحكمة أكثر من الانتهاء من ولايتها، يظل مكتب المدعي العام ملتزماً بتعزيز فعالية الملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. ويضطلع المكتب، ضمن الموارد المحدودة المتاحة له حاليا، بتنفيذ التدابير الرامية إلى بناء قدرات نظرائه الوطنيين لمواصلة عملية المساءلة التي بدأتها المحكمة. فإن إجراء ملاحقات قضائية فعّالة في جرائم الحرب التي ارتُكبت خلال النزاعات التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة أمر أساسي للكشف عن الحقيقة وتحقيق المصالحة. وتعتمد المساءلة عن هذه الجرائم على نجاح الملاحقات القضائية الوطنية بقدر اعتمادها على الانتهاء الفعلي من القضايا الأخيرة المعروضة على المحكمة.

٥٦ - ولئن كان قد أُحرز بعض التقدم في الملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب في بلدان يوغوسلافيا السابقة، فإن صعوبات ما زالت قائمة، ولا سيما في البوسنة والهرسك.

ألف - التأخير في سير القضايا في البوسنة والهرسك

٥٧ - بوجه عام، أُحرز تقدم محدود في الملاحقات القضائية الجارية في البوسنة والهرسك بخصوص جرائم الحرب، وما زال هناك عدد كبير من القضايا المتراكمة. ويصطدم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب بعراقيل بالغة الصعوبة وتأخيرات جمة. واستنادا إلى وتيرة العمل الحالية، لا يُتوقع أن تتمكن المؤسسات الوطنية المعنية من الالتزام بالمواعيد النهائية التي حددتها الاستراتيجية في عام ٢٠١٥.

٥٨ - وعلى النحو المذكور في التقرير المقدم في أيار/مايو ٢٠١٢ (انظر S/2015345، المرفق الثاني، الفرع رابعا - ألف)، من أسباب هذا التأخير البطء في إحالة القضايا بين المؤسسات القضائية التابعة للدولة والمؤسسات القضائية التابعة للكيانين. وفي الأشهر الأخيرة، زاد عدد القضايا المحالة إلى محاكم الكانتونات وطُبقت معايير موضوعية لتنظيم إجراءات الإحالة. وفي حين يرحب مكتب المدعي العام بهذه التطورات، من الضروري اتخاذ خطوات موازية لحل العدد الكبير من القضايا المتراكمة حاليا على مستوى الكيانين، حيث تفتقر المحاكم إلى القدرة الكافية على استيعاب قضايا إضافية.

٥٩ - وثمة حاجة ماسة إلى إصلاح شامل للإجراءات المتعلقة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. ويجب العمل فورا على معالجة النقص الشديد في الموظفين المؤهلين والموارد الأخرى اللازمة للتحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب في جميع أنحاء البلد، ولا سيما على مستوى الكيانين. وثمة حاجة أيضا إلى مواصلة بذل الجهود لتعزيز قدرة المحاكم العاملة على مستوى الكيانين على التغلب على المشاكل المتعلقة بحماية الشهود، التي تشكل حاليا تهديدا خطيرا لمساعي إقامة العدل، بما في ذلك في سياق جرائم العنف الجنسي. ويجب على القادة السياسيين لجميع الأطراف الالتزام جديا بإدخال تحسينات جذرية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب.

باء - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب

٦٠ - يظل التعاون بين البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب ذا أهمية حاسمة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب في المنطقة. ويواصل مكتب المدعي العام التشجيع على تحسين التعاون الإقليمي في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب. ومع أن مكاتب الادعاء العام الوطنية في المنطقة قد أظهرت التزامها بتحسين التعاون في المسائل الجنائية، بما في ذلك في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب، فإن المكتب ما زال يشعر بالقلق إزاء أوجه القصور القائمة منذ زمن طويل والعقبات المستمرة التي تعيق تحقيق نتائج مثمرة.

٦١ - وما زالت المؤسسات القضائية في يوغوسلافيا السابقة تواجه تحديات خطيرة في تنسيق أنشطتها. فالحواجز القانونية التي تمنع تسليم المشتبه فيهم ونقل الأدلة لا تزال تعيق إجراء التحقيقات بصورة فعالة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تحل بعدُ مشكلة التحقيقات الموازية التي يجريها المدعون العامون من مختلف الدول. ولا بد للسلطات السياسية والقانونية في المنطقة من أن تتخذ إجراءات عاجلة لتشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب.

٦٢ - وأعرب المدعي العام في تقريره السابق عن القلق إزاء مقترح قدمته حكومة كرواتيا السابقة باعتماد قانون ينص على إلغاء جميع لوائح الاتهام الصادرة عن السلطات الصربية ضد مواطني كرواتيا. وعلى الرغم من الانتقادات التي أعرب عنها مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا ومكتب المدعي العام الكرواتي، فإن البرلمان الكرواتي السابق قد اعتمد ذلك القانون. وهذا القانون معروض منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أمام محكمة كرواتيا الدستورية للنظر فيه. ويكرر مكتب المدعي العام التأكيد على أن هذه المبادرة التشريعية ستقوض التعاون الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب.

٦٣ - وما زال مكتب المدعي العام يشعر بالقلق بشكل خاص إزاء عدم اعتماد سلطات البوسنة والهرسك بروتوكول التعاون بين مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام لصربيا حول تبادل الأدلة والمعلومات في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب. لقد بدأت المفاوضات بشأن البروتوكول في مطلع عام ٢٠١١، ولا يوجد تعليل مقبول لأسباب عدم اختتامها حتى الآن. ويمكن أن يتيح البروتوكول، إذا نفذ على نحو مناسب، تقديم حلول عملية لعدد من المشاكل، مثل التحقيقات المتوازية الجارية في البلدين، ومن شأنه أن يشكل خطوة هامة نحو معالجة القضايا المتراكمة في البوسنة والهرسك. ولم تظهر السلطات السياسية والقضائية التزاما حقيقيا بتأييد البروتوكول خلال اجتماعات المدعي العام بها في سراييفو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ . ويجب على سلطات البوسنة والهرسك المسارعة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإبرام البروتوكول.

جيم - الدعم الذي يقدمه مكتب المدعي العام للملاحقات القضائية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب

٦٤ - يكثف مكتب المدعي العام الجهود الرامية إلى مساعدة بلدان يوغوسلافيا السابقة على التعامل بنجاح أكبر مع القضايا المتبقية العديدة المتعلقة بجرائم الحرب. ويقود الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية في المكتب، في إطار توجيهات المدعي العام، أعمال المكتب في مجال تيسير القضايا المتعلقة بجرائم الحرب المعروضة على المحاكم المحلية، وذلك من خلال نقل المعلومات والخبرات.

١ - الحصول على المعلومات المسجلة في قواعد البيانات في مكتب المدعي العام وفي سجلات قضايا المحكمة

٦٥ - واصل مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم معلومات لمساعدة السلطات الوطنية على مقاضاة مرتكبي الجرائم، مع أن عدد الطلبات التي تلقاها المكتب

قد انخفض عما كان عليه في الفترة السابقة. ففي الفترة من ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ، تلقى مكتب المدعي العام ٧٨ طلبا جديدا للمساعدة، مقارنة بـ ١٢٥ طلب مساعدة في الفترة السابقة. وقدمت السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة ٦٦ من هذه الطلبات الجديدة الثمانية والسبعين. وجاءت غالبية هذه الطلبات (٤٥ طلبا) من البوسنة والهرسك، و ١٢ طلبا من كرواتيا، وتسعة طلبات من صربيا. وكان بعض هذه الطلبات واسع النطاق، واقتضى الرد عليها الإفصاح عن مواد بمئات الصفحات. واضطلع المدعون العامون المعنيون بالاتصال الذين يمارسون مهامهم في المنطقة ويعملون مع مكتب المدعي العام (انظر الفقرة ٦٩ أدناه) بدور رئيسي في تيسير إعداد الردود على هذه الطلبات. وورد أيضا ١٢ طلبا من مكاتب المدعين العامين ووكالات إنفاذ القانون في دول لم تكن جزءا من يوغوسلافيا السابقة تعمل على مسائل متعلقة بجرائم الحرب في البلقان.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استجاب مكتب المدعي العام لما مجموعه ٦٥ طلب مساعدة، وورد ٥٤ من هذه الطلبات من السلطات المعنية في يوغوسلافيا السابقة. وأُرسلت أغلبية الردود إلى البوسنة والهرسك (٤١)، وأُرسلت سبعة ردود إلى كرواتيا، وستة ردود إلى صربيا. وأُرسل ١١ ردا إلى السلطات في دول لم تكن جزءا من يوغوسلافيا السابقة.

٦٧ - واستمرت السلطات في يوغوسلافيا السابقة في اتباع الإجراءات المنصوص عليها في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المتبعة في المحكمة للاطلاع على الأدلة المشمولة بنظام الحماية في القضايا المعروضة على المحكمة. وفي هذا الصدد، استجاب مكتب المدعي العام لتسعة طلبات قدمتها السلطات القضائية في يوغوسلافيا السابقة بموجب القاعدة ٧٥ (حاء) ملتمسة فيها تعديل تدابير الحماية التي أمرت بها المحكمة لتيسير الاطلاع على المواد. وقدم المكتب أيضا طلبين بموجب القاعدة ٧٥ (زاي) ملتمسا تعديل تدابير الحماية التي أمرت بها المحكمة لكي يتسنى له تقديم المواد ذات الصلة إلى السلطات في يوغوسلافيا السابقة.

٢ - نقل الخبرات

٦٨ - أنشأ مكتب المدعي العام شراكات فعالة مع المدعين العامين والمحاكم في المنطقة من أجل تيسير نقل الخبرات بهدف تعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة على النظر في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب.

٦٩ - وما زال أحد المكوّنات المحورية لاستراتيجية المكتب المتعلقة بنقل الخبرات يتمثل في مشروع ''المدعين العامين المعنيين بالاتصال'' الذي يعمل بموجبه ثلاثة مدعين عامين معنيين

بالاتصال في المنطقة (واحد من البوسنة والهرسك، وواحد من كرواتيا، وواحد من صربيا) مع مكتب المدعي العام في لاهاي. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، انتهت بنجاح السنة الثالثة لهذا المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة. ويعرب المكتب عن امتنانه للمفوضية الأوروبية التي وافقت على تمويل السنة الرابعة للبرنامج. ويستطيع المدعون العامون المعنيون بالاتصال الولوج إلى بعض قواعد البيانات المحددة الخاصة بالمكتب ويعرفون منهجيات البحث المستخدمة في المكتب. ويمكن لهم أيضا التشاور مع الخبراء الداخليين بشأن المسائل ذات الصلة، والعمل بصفتهم جهات اتصال لغيرهم من المدعين العامين العاملين في المنطقة. وفي الوقت نفسه، ييسر المدعون العامون المعنيون بالاتصال استجابة بلدانهم لطلبات المساعدة التي تقدمها أفرقة المحاكمة التابعة للمكتب.

٧٠ - ويستثمر أيضا هذا المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة في تعليم وتدريب المهنيين القانونيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة الملتزمين بالعمل في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ومجموعة جديدة مكونة من تسعة مهنيين قانونيين شباب من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا تساعد في تجهيز القضايا التي يعمل عليها مكتب المدعي العام. ودُعي أعضاء هذه المجموعة، خلال الوقت الذي قضوه في لاهاي، إلى حضور محاضرات وعروض بشأن المواضيع المتصلة بعمل المكتب والمحكمة بصفة عامة.

٧١ - وأقر موظفو المكتب بجودة مساهمات المهنيين القانونيين القادمين من بلدان المنطقة الذين شاركوا في المشروع. ولقد أظهر المشاركون مستوى عالياً من المهنية والتفاني، فضلا عن القدرة على التعلم السريع والاستفادة القصوى من الفرص المتاحة لهم في المكتب. وتؤكد الملاحظات التي وردت من جميع الجهات المرتبطة بالمشروع قيمته في بناء القدرات المستقبلية لبلدان يوغوسلافيا السابقة على التعامل بفعالية مع القضايا المعقدة المتعلقة بجرائم الحرب.

٧٢ - ويضطلع المجتمع الدولي بدور هام في بناء القدرات في مجال التعامل مع القضايا المتعلقة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك، ويواصل مكتب المدعي العام دعم هذه الجهود. ويساهم المكتب في جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب في إطار الحوار المنظم بشأن العدالة الجاري في إطار اتفاق عملية الاستقرار والانتساب لتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي. ويشارك المكتب في اجتماعات الفريق الاستشاري الدولي المعني بالنظام القضائي في البوسنة والهرسك، التي تدعو إلى عقدها المفوضية الأوروبية في سياق الحوار المنظم. ويشارك أيضا ممثلو المحكمة في اجتماعات الفريق الاستشاري الذي دعا إلى عقده مكتب الاتحاد الأوروبي في سراييفو. ويأمل المكتب في التوصل، من خلال الحوار المنظم والآليات الأخرى الرامية إلى بناء القدرات، إلى تحقيق مزيد

من التقدم في الأشهر القادمة على مسار تنفيذ استراتيجية البوسنة والهرسك الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب.

٧٣ - وبناء على نجاح البرامج القائمة، يعمل حاليا مكتب المدعي العام على تحديد سبل أخرى تتيح نقل خبراته في مجال الملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب إلى السلطات الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، شرع المكتب، في سياق الأنشطة التي يضطلع بها لدراسة وتسجيل ما سيتركه من إرث للأجيال المقبلة، في العمل على وضع دليل لمقاضاة مرتكبي جرائم العنف الجنسي، وسيوجه الدليل في أول الأمر إلى المهنيين الذين يمارسون العمل في هذا المجال في يوغوسلافيا السابقة، ولكنه سيخدم في نهاية المطاف العاملين في مجال العدالة الجنائية الدولية الأوسع نطاقا. ويجري تصميم الدليل ليكون موردا سهل الاستعمال وموجها لتلبية احتياجات الممارسين، وسيسجل أفضل الممارسات المتبعة في المكتب والدروس المستفادة في مجال مقاضاة مرتكبي جرائم العنف الجنسي. ولقد قدمت المحكمة مساهمة هامة في سبيل تحسين التصدي للعنف الجنسي في زمن الحرب، وثمة حاجة ماسة الآن إلى توفير الدعم على الصعيد الوطني في يوغوسلافيا السابقة من أجل تحقيق العدالة لأعداد كبيرة من ضحايا العنف الجنسي اللواتي ينتظرن من ينصفهن. ولقد أبدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اهتمامها بالمشروع وتعمل حاليا على استطلاع خيارات التمويل لتسهيل عمل المكتب.

٣ - تقييم الاحتياجات الإقليمية في مجال التدريب

٧٤ - تمثل مشاركة موظفي المكتب في مبادرات التدريب وسيلة هامة أخرى لنقل خبرات المكتب إلى المدعين العامين في المنطقة وغيرهم من العاملين على قضايا متعلقة بجرائم حرب. ويشغل المكتب، بفضل ما يملكه من خبرة ومعارف بالغة الأهمية اكتسبها على مدى العقدين الماضيين، مركزا فريدا يؤهله لتوفير التدريب لنظرائه في المنطقة.

٧٥ - ومن أجل الترويج لأهداف بناء القدرات التي يصبو إليها الحوار المنظم، أجرى المكتب مشاورات بهدف تحديد سبل مساهمته في برامج التدريب المقبلة المعدّة للعاملين في السلطة القضائية في البوسنة والهرسك. ومن ضمن المجالات العديدة التي تنتظر تلقي الدعم بموجب صك المساعدة قبل الانضمام، حُدّدت أنشطة التدريب الموجهة للقضاة والمدعين العامين للاستفادة من الدعم عن طريق برنامج المساعدة المقررة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وعلى مدى السنوات الماضية، كان هناك عدد كبير من البرامج التدريبية، المتداخلة أحيانا، التي طُلب من موظفي المكتب أن يشاركوا فيها. ويمكن زيادة الكفاءة وتحسين النتائج باتباع نهج أكثر تنسيقا في أعمال التدريب؛ وسيعمل المكتب مع الاتحاد الأوروبي من أجل بلوغ هذا الهدف مع توخي احترام الاختصاصات القانونية.

٧٦ - ويعمل المكتب على وجه التحديد على وضع الصيغة النهائية لتقييم الاحتياجات التدريبية للمدعين العامين في البوسنة والهرسك، بمساعدة من أحد كبار الخبراء وبالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الدوليين، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسيقدم الخبير المشورة بشأن الطريقة المثلى لاستخدام الموارد المتاحة لدعم الملاحقات القضائية الجارية في البوسنة والهرسك لمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب، ولزيادة الاتساق في النهج المتبع في التدريب. وبمجرد الانتهاء من الدراسة، سيتم إطلاع شركاء المكتب الدوليين على نتائجها الرئيسية، وستُستخدم لوضع برامج التدريب المقبلة.

خامسا - تخفيض ملاك العاملين والإعداد لآلية تصريف الأعمال المتبقية

ألف - تخفيض عدد الوظائف في مكتب المدعي العام بعد الانتهاء من أنشطة المحاكمة

٧٧ - يواصل مكتب المدعي العام تخفيض عدد الوظائف عقب انتهاء أنشطة المحاكمة. فقد خفض المكتب خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير عدد العاملين في ستة أفرقة من أفرقة المحاكمات، وأدى ذلك إلى إلغاء ٥٠ وظيفة من الفئة الفنية و ٢٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة. وبالإضافة إلى ذلك (وتمشيا مع مشروع ميزانية المكتب)، يتخذ المكتب الإجراءات اللازمة لإلغاء وظيفة أخرى من الفئة الفنية وسبع وظائف من فئة الخدمات العامة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ويضم المكتب حاليا ما مجموعه ٢٠٧ موظفين. ومع تواصل تخفيض عدد الموظفين، يعمل المكتب على إعادة تنظيم حيزه المكتبي لتيسير التوصل، في نهاية المطاف، إلى جمع كافة عمليات المحكمة في مبنى واحد.

٧٨ - ويعمل المكتب بنشاط على دعم التدابير الرامية إلى مساعدة الموظفين على الانتقال من العمل في المحكمة إلى الخطوة التالية في حياتهم الوظيفية. ولقد بات العديد من الموظفين متخصصين بدرجة عالية في التحقيقات والملاحقات القضائية الجنائية الدولية، ولكنهم لا يجدون إلا فرصا قليلة لمواصلة العمل في هذا المجال. ومن مصلحة المجتمع الدولي أن يكفل عدم هدر الخبرة المتراكمة في المكتب، وأن تُستخدم بدلا من ذلك في مساعي السلام والعدالة والمساءلة في المستقبل بعد إغلاق المحكمة. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المدعي العام الاجتماع مع مسؤولي الأمم المتحدة فضلا عن مسؤولين آخرين يعملون في الميادين ذات الصلة من أجل استعراض فرص التوظيف المستقبلية لموظفي المكتب. ويواصل المكتب أيضا دعم المبادرات الجارية التي اتخذتها المحكمة لمساعدة الموظفين خلال هذه العملية الانتقالية، مثل تقديم المشورة الوظيفية وتوفير فرص التدريب، ويرحب بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الدعم المتاح للموظفين.

باء – الأعمال التحضيرية لآلية تصريف الأعمال المتبقية

٧٩ – تتسارع وتيرة الأعمال التحضيرية مع اقتراب موعد بدء عمل فرع لاهاي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ويعمل مكتب المدعي العام حاليا على التحضير لعملية التعيين في وظائف المكتب الذي سيخلفه في تلك الآلية بحيث يتم شغل المناصب الرئيسية في الوقت المناسب لبدء عمليات الآلية. ولقد بدأ المكتب أيضا في التحضيرات الأولية لمشروع ميزانية آلية تصريف الأعمال المتبقية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٨٠ – وواصل مكتب المدعي العام الحفاظ على حواره التعاوني مع الزملاء في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لكفالة وضع نهج فعال ومتسق للأمور المتعلقة بآلية تصريف الأعمال المتبقية. وشارك مكتب المدعي العام في الأفرقة التي أجرت المقابلات مع المرشحين لشغل الوظائف، وفي بعض الجوانب الأخرى لعمليات الاختيار لشغل الوظائف المتاحة في فرع أروشا. ومكتب المدعي العام ممثل أيضا في فريق عامل أنشأه المدعي العام التابع للآلية من أجل وضع السياسات والتوجيهات الداخلية الخاصة بمكتب المدعي العام التابع للآلية. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع المدعي العام التابع للآلية مع ممثلي مكتب المدعي العام في لاهاي في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لمناقشة مسائل شتى مثل التوظيف، وتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين الدوليتين، والمسائل المتعلقة بالمحفوظات.

٨١ – وفي الفترة التي سيشملها التقرير المقبل، سيسارع مكتب المدعي العام إلى تكثيف التركيز على المسائل ذات الصلة بآلية تصريف الأعمال المتبقية لكفالة شروع فرع لاهاي في مباشرة عمله بسلاسة. وسيكون التخطيط لأعمال الآلية مهمة معقدة وحافلة بالتحديات بسبب التغير المتواصل لجدول القضايا في المرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف، واحتمال أن تُحال إلى دائرة الاستئناف التابعة للآلية قضايا كان من المقرر سابقا الانتهاء من النظر فيها أمام دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية.

سادساً – خاتمة

٨٢ – تحيي المحكمة في الفترة التي سيشملها التقرير المقبل الذكرى السنوية العشرين لإنشائها. وستكون المناسبة فرصة للتفكير في الإنجازات والدروس المستفادة من الماضي وكذلك للتطلع إلى المستقبل.

٨٣ – وستشهد الفترة التي سيشملها التقرير المقبل انخفاض عدد المحاكمات إلى ثلاث محاكمات، كما ستشهد زيادة كبيرة في عدد قضايا الاستئناف. وسيواصل مكتب المدعي العام تنفيذ التدابير الرامية إلى تيسير تقدم ما تبقى من محاكمات على نحو يتسم بالكفاءة،

وتخصيص موارد إضافية لإدارة القضايا المعروضة على الاستئناف على نحو يتسم بالفعالية، وذلك بهدف كفالة النجاح في إنجاز ولايته. وفي عام ٢٠١٣، سيواصل المكتب أيضا التحضير لافتتاح فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية في لاهاي.

٨٤ - وتؤدي الملاحقات القضائية الوطنية والتعاون الإقليمي دورا أساسيا في كفالة النجاح في إنجاز ولاية المحكمة، وكفالة عدم تلاشي مساهمتها في منع الإفلات من العقاب. وما زال المكتب يشعر بالقلق إزاء قدرة الدول في المنطقة على مقاضاة المسؤولين عن آلاف الجرائم الخطيرة، بما فيها جرائم العنف الجنسي، التي لا يزال يتعين التصدي لها. وفي الفترة التي سيشملها التقرير المقبل، سيقوم المكتب بتقييم التوصيات الصادرة بناء على تقييم الاحتياجات التدريبية الذي أُجري في هذه الفترة، وإعداد تدابير لتعزيز التدريب وبناء القدرات المتعلقة بإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية في المنطقة. ويأمل المكتب في أن تُخصص الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال للاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، ولا سيما في البوسنة والهرسك. وحيث إن نجاح الملاحقات القضائية المحلية يتطلب التعاون فيما بين الدول في المنطقة، فإن المكتب يأمل أيضا في أن يرى إرادة سياسية وقضائية أشد عزماً على تحسين التعاون. ويمثل اعتماد بروتوكول التعاون بين مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام لصربيا حول تبادل الأدلة والمعلومات في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب خطوة هامة في هذه العملية.

الضميمات

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

الضميمة الأولى

ألف – الأشخاص الذين أُدينوا أو بُرّئوا في الفترة من ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
أنتي غوتوفينا	قائد مقاطعة سبليت العسكرية في الجيش الكرواتي	١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بُرئ عند الاستئناف
ملادين ماركاتش	قائد الشرطة الخاصة في وزارة الداخلية، جمهورية كرواتيا	١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بُرئ عند الاستئناف

باء – الأشخاص الذين أُدينوا بتهمة انتهاك حرمة المحكمة أو بُرّئوا منها في الفترة من ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
فوييسلاف شيشيلي IT-03-67-R77.4	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٦ تموز/يوليه ٢٠١١	حُكم عليه بالسجن لمدة سنتين في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢
يبلينا راشيتش	عضو في فريق دفاع ميلان لوكيتش	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢: رُفض الاستئناف وتأكد الحكم

الضميمة الثانية

ألف – الأشخاص الموجودون قيد المحاكمة في الفترة من ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	بدء المحاكمة
يادرانكو برليتش	رئيس طائفة هرسك – بوسنة الكرواتية		
برونو ستويتش	المسؤول عن وزارة الدفاع، جمهورية هرسك – بوسنة الكرواتية		
سلوبودان براليك	مساعد وزير الدفاع، جمهورية هرسك – بوسنة الكرواتية	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	بدأت المحاكمة المعروفة باسم ”هرسك – بوسنة“ في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
ميليفوي بيتكوفيتش	نائب القائد العام، مجلس الدفاع الكرواتي		
فالنتين تشوريتش	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي		
بريسلاف بوشيتش	قائد الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي		
فويسلاف شيشيلي	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
ميتشو ستانيشيتش	وزير الداخلية، جمهورية صربسكا	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥	
ستويان جوبليانين	رئيس أو قائد المركز الإقليمي للأجهزة الأمنية الذي يشغّله الصرب، بانيا لوكا	٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	بدأت المحاكمة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
يوفيتشا شتانيشيتش	رئيس أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربيا	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
فرانكو سيماتوفيتش	قائد وحدة العمليات الخاصة، أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربيا	٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣	
رادوفان كاراجيتش	رئيس جمهورية صربسكا	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨	بدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	بدء المحاكمة
زدرافكو توليمير	مساعد قائد الاستخبارات والأمن، الأركان العامة، جيش صرب البوسنة	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	بدأت المحاكمة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠
راموش هاراديناي	قائد جيش تحرير كوسوفو في منطقة دوكاغيين	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	بدأت إعادة المحاكمة جزئيا في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١
إدريس بلاي	قائد وحدة النسور السود الخاصة التابعة لجيش تحرير كوسوفو		
لاهي براهيماي	نائب قائد الأركان الأساسية لمنطقة دوكاغيين التابعة لجيش تحرير كوسوفو		
راتكو ملاديتش	قائد الأركان العامة، جيش صرب البوسنة	٣ حزيران/يونيه ٢٠١١	بدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢
غوران حاجيتش	رئيس مقاطعة سلافونيا وبارانيا وسريم الغربية الصربية المتمتعة بالحكم الذاتي	٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١	بدأت المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

باء – المتهمون الذين ينتظرون المحاكمة (في الفترة من ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ قرار الاتهام	تاريخ المثول لأول مرة
لا أحد			

الضميمة الثالثة

ألف – الأشخاص الذين وصلوا في الفترة من ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

الاسم	المنصب السابق	تاريخ قرار الاتهام	تاريخ المثول لأول مرة
لا أحد			

باء – الهاربون الباقون (صفر)

الاسم	المنصب السابق	مكان الجريمة	تاريخ قرار الاتهام
لا أحد			

الضميمة الرابعة

الطعون والاستئنافات التي اكتملت إجراءاتها منذ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢[أ]

(مع تاريخ التقديم والقرار)

الطعون العارضة		استئنافات الأحكام	
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة		**المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة**	
		١ - غوتوفينا وماركاتش IT-06-90-A	٢٠١١/٠٥/١٦-٢٠١٢/١١/١٦
١ - برليتش وآخرون IT-04-74-AR65.33	٢٠١٢/٠٣/١٤-٢٠١٢/٠٥/١٦	**المحكمة الجنائية الدولية لرواندا**	
		١ - غاتيتي ICTR-00-61-A	٢٠١١/٠٥/٠٣-٢٠١٢/١٠/٠٩
٢ - برليتش وآخرون IT-04-74-AR65.32	٢٠١٢/٠٣/١٥-٢٠١٢/٠٥/٢٥		
٣ - برليتش وآخرون IT-04-74-AR65.34	٢٠١٢/٠٣/١٥-٢٠١٢/٠٦/١١	**طعون واستئنافات أخرى**	
		المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	
		١ - د. ميلوشيفيتش IT-98-29/1-A	٢٠١٢/٠٧/٠٢-٢٠١٢/٠٧/١٢
٤ - برليتش وآخرون IT-04-74-AR65.35	٢٠١٢/٠٣/٢١-٢٠١٢/٠٦/١٢		
٥ - برليتش وآخرون IT-04-74-AR65.36	٢٠١٢/٠٨/٢٨-٢٠١٢/٠٩/٠٧	**الإحالات**	
		المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	
		١ - نتاغانزوا ICTR-96-9-A	٢٠١٢/٠٦/٠٨-٢٠١٢/٠٧/٠٥
		٢ - مونياروغاراما ICTR-02-79-AR11*bis*	٢٠١٢/٠٧/١١-٢٠١٢/٠٧/١٧
		إعادة النظر	
		المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	
		١ - ناهيمانا ICTR-99-52R	٢٠١٢/٠٣/٣٠-٢٠١٢/٠٦/٢٩
		٢ - موفونيي ICTR-00-55A-R	٢٠١٢/٠٣/٢١-٢٠١٢/٠٩/٢٨
		انتهاك حرمة المحكمة	
		المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	
		١ - راشيتش IT-98-32/1-R77.2-A	٢٠١٢/٠٣/١٢-٢٠١٢/١١/١٦

(أ) مجموع الطعون والاستئنافات التي اكتملت إجراءاتها منذ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢: ١٣.
طعون عارضة: ٥
استئنافات أحكام: ٢
طعون/استئنافات أخرى: ١
إحالات: ٢
إعادة نظر: ٢
طعون/استئنافات متعلقة بانتهاك حرمة المحكمة: ١

الضميمة الخامسة

الطعون/الاستئنافات التي لم يبت فيها بعد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢[أ]

(مع تاريخ التقديم)

الطعون العارضة		استئنافات الأحكام	
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة		**المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة**	
١ - ملاديتش IT-09-92-AR73.1	٢٠١٢/٠٧/٠٤	١ - شاينوفيتش وآخرون IT-05-87-A	٢٠٠٩/٠٣/٠٩
٢ - كاراجيتش IT-95-5/18-AR73.8	٢٠١٢/٠٧/١١	٢ - لوكيتش ولوكيتش IT-98-32/1-A	٢٠٠٩/٠٧/٢١
٣ - كاراجيتش IT-95-5/18-AR73.8	٢٠١٢/٠٧/٢٥	٣ - بوبوفيتش وآخرون IT-05-88-A	٢٠١٠/٠٦/١٨
٤ - ملاديتش IT-09-92-AR73.2	٢٠١٢/٠٨/٢٠	٤ - دورديفيتش IT-05-87/1-A	٢٠١١/٠٣/٠٤
٥ - كاراجيتش IT-95-5/18-AR73.10	٢٠١٢/١٠/١٢	٥ - بيريشيتش IT-04-81-A	٢٠١١/٠٩/١٣
		المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	
		١ - قضية العسكريين الثانية ICTR-00-56-A	٢٠١١/٠٧/٢٠
		٢ - بوتاري ICTR-98-42-A	٢٠١١/٠٩/٠١
		٣ - موغيتري وموغيرانيزا ICTR-99-50-A	٢٠١١/١١/٢١
		٤ - نداهيمانا ICTR-01-68-A	٢٠١٢/٠٢/١٧
		٥ - كاريمبرا ونغيرومباتسي ICTR-98-44-A	٢٠١٢/٠٣/٠٥
		٦ - نيزيمانا ICTR-00-55C-A	٢٠١٢/٠٦/٢٩
		٧ - نزابونيمانا ICTR-98-44D-A	٢٠١٢/٠٦/٢٩
		طعون/استئنافات أخرى	
		الإحالات	
		المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	
		١ - مونياغيشاري ICTR-05-89-AR11*bis*	٢٠١٢/٠٦/١٩
		إعادة النظر	
		المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	
		١ - كاجيليجيلي ICTR-98-44A-R	٢٠١١/٠٦/١٥
		٢ - زيغيرانييرازو ICTR-01-73-R	٢٠١٢/٠٦/٢٩
		انتهاك حرمة المحكمة	
		المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	
		١ - شيشيلي IT-03-67-R77.3-A	٢٠١١/١١/١٤
		٢ - شيشيلي IT-03-67-R77.4-A	٢٠١٢/٠٧/١٨

(أ) مجموع الطعون/الاستئنافات التي لم يبت فيها بعد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢: ٢٢.

طعون عارضة: ٥

استئنافات أحكام: ١٢

طعون/استئنافات أخرى: لا شيء

إحالات: ١

إعادة نظر: ٢

طعون/استئنافات تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة: ٢

الضميمة السادسة

القرارات والأوامر التي صدرت منذ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢[أ]

(مع تاريخ الإصدار)

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
١ - ٠٥/١٧ - قضية العسكريين الثانية	٤٤ - ٠٥/١٦ - بيرشيتش - سري
٢ - ٠٥/١٧ - بوتاري	٤٥ - ٠٥/٢١ - غوتوفينا ومار كاتش - سري
٣ - ٠٥/٢١ - كاريميرا ونغيرومباتسي	٤٦ - ٠٥/٢١ - شيشيلي
٤ - ٠٥/٢٤ - قضية العسكريين الثانية	٤٧ - ٠٥/٢٣ - بيرشيتش
٥ - ٠٥/٢٤ - موغيتزي وموغيرانيزا	٤٨ - ٠٦/٠٦ - بوبوفيتش وآخرون
٦ - ٠٥/٣١ - كاريميرا ونغيرومباتسي	٤٩ - ٠٦/١١ - بوبوفيتش وآخرون - سري
٧ - ٠٦/٠٤ - بوتاري	٥٠ - ٠٦/١٤ - شاينوفيتش وآخرون - سري
٨ - ٠٦/١١ - قضية العسكريين الثانية	٥١ - ٠٦/٢١ - غوتوفينا ومار كاتش - سري
٩ - ٠٦/١٤ - كاريميرا ونغيرومباتسي	٥٢ - ٠٦/٢٧ - لوكيتش ولوكيتش
١٠ - ٠٦/١١٤ - كاريميرا ونغيرومباتسي	٥٣ - ٠٦/٢٧ - راشيتش
١١ - ٠٦/١٨ - موغيتزي وموغيرانيزا	٥٤ - ٠٦/٢٨ - غوتوفينا ومار كاتش - سري
١٢ - ٠٦/٢٠ - مونياغيشاري	٥٥ - ٠٧/٠٣ - لوكيتش ولوكيتش
١٣ - ٠٦/٢١ - مونياغيشاري	٥٦ - ٠٧/٠٣ - بيرشيتش
١٤ - ٠٦/٢٢ - بوتاري	٥٧ - ٠٧/٠٥ - شاينوفيتش وآخرون
١٥ - ٠٦/٢٦ - نيزييمانا	٥٨ - ٠٧/٠٥ - بوبوفيتش وآخرون
١٦ - ٠٦/٢٦ - نيزييمانا	٥٩ - ٠٧/٠٦ - شيشيلي
١٧ - ٠٦/٢٦ - نيزييمانا	٦٠ - ٠٧/١٠ - بيرشيتش - سري
١٨ - ٠٦/٢٨ - بوتاري	٦١ - ٠٧/١٠ - دورديفيتش
١٩ - ٠٦/٢٨ - مونياغيشاري	٦٢ - ٠٧/١٦ - بوبوفيتش وآخرون
٢٠ - ٠٧/٠٣ - زيغيرانييرازو	٦٣ - ٠٧/١٩ - لوكيتش ولوكيتش
٢١ - ٠٧/٠٣ - نزابونيمانا	٦٤ - ٠٧/٢٠ - غوتوفينا ومار كاتش
٢٢ - ٠٧/٠٤ - قضية العسكريين الثانية	٦٥ - ٠٨/١٣ - شاينوفيتش وآخرون
٢٣ - ٠٧/٠٤ - مونياغيشاري	٦٦ - ٠٨/٢٣ - شاينوفيتش وآخرون
٢٤ - ٠٧/٠٥ - كاريميرا ونغيرومباتسي	٦٧ - ٠٨/٢٣ - بوبوفيتش وآخرون - سري
٢٥ - ٠٧/٠٥ - موغيتزي وموغيرانيزا	٦٨ - ٠٨/٢٣ - بيرشيتش
٢٦ - ٠٧/١٠ - بوتاري	٦٩ - ٠٨/٢٣ - شيشيلي
٢٧ - ٠٧/١١ - بوتاري	٧٠ - ٠٨/٢٧ - بوبوفيتش وآخرون

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
٢٨ - ٠٧/١٨ - مونياغيشاري	٧١ - ٠٨/٢٧ - بوبوفيتش وآخرون
٢٩ - ٠٧/١٩ - نيزيمانا	٧٢ - ٠٨/٣٠ - شيشيلي - سري
٣٠ - ٠٨/٢٢ - كاريميرا ونغيرومباتسي	٧٣ - ٠٩/٠٥ - غوتوفينا ومار كاتش
٣١ - ٠٨/٢٢ - كاريميرا ونغيرومباتسي	٧٤ - ٠٩/١٢ - من طرف واحد
٣٢ - ٠٨/٢٤ - بوتاري	٧٥ - ٠٩/١٣ - لوكيتش ولوكيتش
٣٣ - ٠٩/٠٧ - نزابونيمانا	٧٦ - ٠٩/٢٠ - بوبوفيتش وآخرون - سري
٣٤ - ٠٩/٠٧ - نزابونيمانا	٧٧ - ٠٩/٢١ - كاراجيتش
٣٥ - ٠٩/١٠ - موغيتري وموغيرانيزا	٧٨ - ٠٩/٢٤ - بيرشيتش
٣٦ - ٠٩/١٢ - مونياغيشاري	٧٩ - ٠٩/٢٦ - بوبوفيتش وآخرون
٣٧ - ٠٩/١٧ - نيزيمانا	٨٠ - ٠٩/٢٧ - بوبوفيتش وآخرون
٣٨ - ٠٩/٢٤ - موغيتري وموغيرانيزا	٨١ - ٠٩/٢٨ - بيرشيتش
٣٩ - ١٠/٠٢ - بوتاري	٨٢ - ١٠/٠٢ - بوبوفيتش وآخرون
٤٠ - ١٠/٠٣ - كاريميرا ونغيرومباتسي	٨٣ - ١٠/٠٤ - بوبوفيتش وآخرون
٤١ - ١٠/٢٣ - بوتاري	٨٤ - ١٠/٠٥ - لوكيتش ولوكيتش
٤٢ - ١٠/٣٠ - مونياغيشاري	٨٥ - ١٠/١٥ - بيرشيتش
٤٣ - ١١/١٤ - مونياغيشاري	٨٦ - ١٠/١٨ - دورديفيتش
	٨٧ - ١١/٠٢ - غوتوفينا ومار كاتش
	٨٨ - ١١/٠٢ - دورديفيتش
	٨٩ - ١١/٠٨ - بوبوفيتش وآخرون - سري
	٩٠ - ١١/١٢ - لوكيتش ولوكيتش

(أ) مجموع عدد القرارات والأوامر الصادرة: ٩٠.

الضميمة السابعة

جدول المحاكمات الجارية أمام المحكمة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

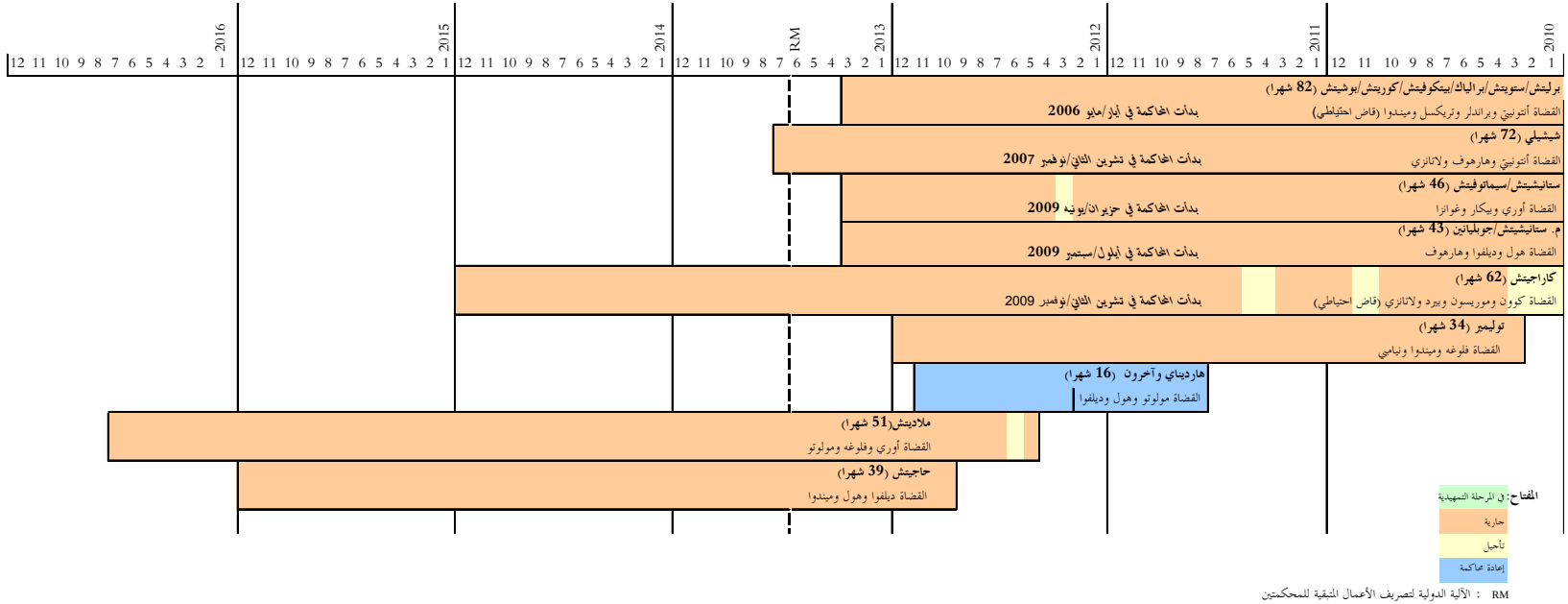

RM : الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين

الضميمة الثامنة

جدول الطعون/دعاوى الاستئناف المعروضة أمام المحكمة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

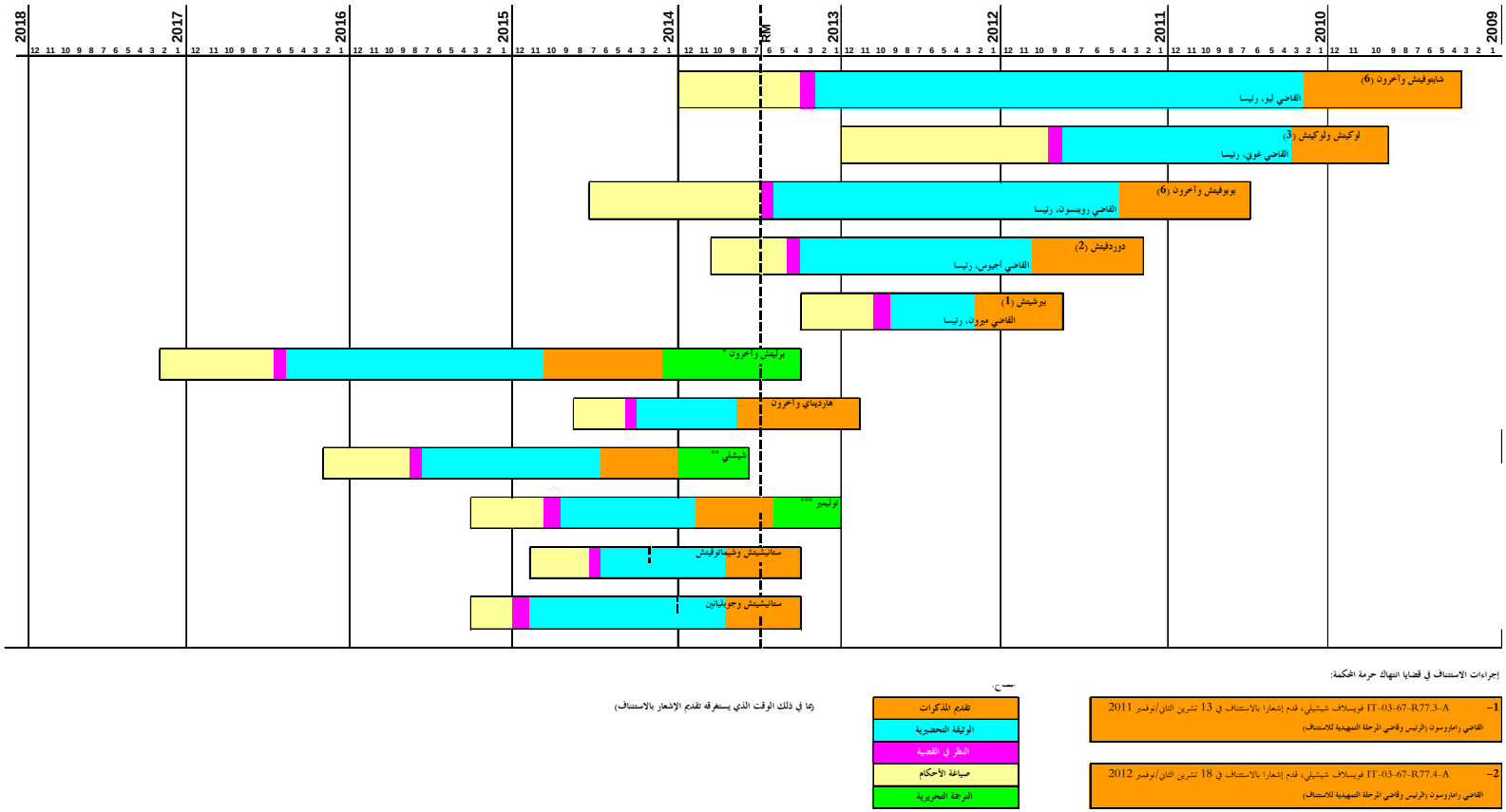

التمديد راجع لترجمة أحكام الدائرة الابتدائية (فقط لصالح المتهمين الممثلين لأنفسهم والذين لا يتحدثون اللغة الإنكليزية، ولهيئات القضاة الناطقين بالفرنسية)

* برليتش: ترجمة حكم الدائرة الابتدائية إلى اللغة الإنكليزية، 10 أشهر - يجري تطبيق حلول ترمي إلى تقليص إجمالي فترة الترجمة بعد صدور الحكم، إلى الحد الأدنى

** شيشلي: ترجمة حكم الدائرة الابتدائية إلى البوسنية/الكرواتية/الصربية وإلى الإنكليزية، 5 أشهر

*** توليمير: ترجمة حكم الدائرة الابتدائية إلى البوسنية/الكرواتية/الصربية، 5 أشهر

بين قوسين: عدد المستأنفين

الضميمة التاسعة

الطعون/دعاوى الاستئناف المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

استنادا إلى نقل القضاة والوظائف